مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة

QUEEN ARWA UNIVERSITY JOURNAL

الأبعاد الوظيفية والدلالية لحروف الجر

(دراسة في التركيب والدلالة)

د.عبدالله أحمد حمزة النهاري

أستاذ النحو والصرف المشارك، كلية التربية، جامعة صنعاء

2019

ISSN: 2226-5759 *ISSN Online: 2959-3050* *DOI:10.58963/qausrj.v1i22.138*

Website: qau.edu.ye

الأبعاد الوظيفية والدلالية لحروف الجر

(دراسة في التركيب والدلالة)

د. عبد الله أحمد حمزة النهاري
أستاذ النحو والصرف المشارك، كلية التربية ـ جامعة صنعاء

الملخص:

دار هذا البحث حول حروف الجر في التركيب؛ سعيا إلى استكناه سماتها، ومناقشة أحكامها، واستجلاء علاقاتها التي تحكمها بمدخولها تارة وبمتعلقها أخرى، وخلوصا إلى أبعاد حضورها الدلالي في التركيب وأثره وقيمته؛ على أمل الوصول من كل ذلك إلى صورة شاملة لأبعادها الوظيفية والدلالية في التركيب، وعلى هذا قسَّمنا الدراسة فيها إلى مبحثين اثنين، ضمَّ كلٌّ منهما خمسة مطالب، الأول: يبحث في أبعادها الوظيفية، والثاني في أبعادها الدلالية، تسبقهما مقدمة، وتتلوهما خاتمة تضمَّنت إيفصاحا بأبرز الأفكار والنتائج التي تمخض عنها البحث، والتي منها:

أن التعدد الاصطلاحي في حروف الجر ليس ثراء فكريا ولا انعكاسا للجدل النحوي كما قد يظنه البعض، وإنما أمر فرضته سعة خصائص هذه الحروف الوظيفية والدلالية في التركيب، بحيث كان يتعذر على النحاة ضبطها تحت مصطلح واحد يفي بالإشارة إليها كلها ولو على الجملة، ومن ثم رأينا أن كل مصطلح جاء ليكشف عن أبعاد خاصة من خصائصها التركيبية التي لا يكشف عنها المصطلح الآخر.

أن الجار والمجرور ظاهرة تركيبية لها خصوصيتها التعبيرية المستقلة والمغايرة تماما لخصائص المفاعيل المنصوبة؛ مما يستوجب عدم حملها عليها تحت تأثير فكرة العمل النحوي تلمسا لها عن محل من الإعراب؛ لأن ذلك يحيل القضية إلى قضية عامل ومعمول، دون اعتبار للفروق الوظيفية والدلالية بين الظاهرتين.

أن النحاة استعانوا في دراستهم لهذه الحروف وتتبعهم لخصائصها بسمات مدخولها (الاسم المجرور)، حيث أعانهم ذلك على حصرها ثم تقسيمها وضبط أحكامها ومعانيها، على كلا المستويين: الاستقرائي الوصفي، والتحليلي التطبيقي من تلك الدراسة.

أن العلاقة بين حرف الجر ومتعلَّقه من العلاقات التي يتعذر ضبطها نتيجة اختلافها وضعا واستعمالا، الأمر الذي جعل وظيفة الحرف معه تتعدد بين: الصحة اللغوية تارة، وتقوية الفعل على الوصول إلى مطلوبه أخرى، وتخصيصه للمعنى المراد منه إذا كان لا يتحدد إلا بالحرف ثالثة، وتمكين المتكلم من إبلاغ مراده على حسب العلاقات التي يقيمها بينهما رابعة.

أن هذه الحروف قد تُشكِّل بؤرة التَّشكُّل الدلالي في التركيب، بحيث تجد خط الصعود أو الانتشار أو الانحسار أو التباين أو المفارقة في الدلالة راجعا في أبرز وجوهه إليها من بين جملة العناصر التي تتعانق معها في التركيب، ويتحقق ذلك معها إما بالحذف، أو بالتضمين، أو بتعدد الاحتمالات في التعلق، أو بالمفارقة السياقية في الحرف، أو بالمعنى العام المشترك بين أكثر من حرف.

أنَّ التضمين بقرينة حروف الجر يُعدُّ عملية جذب واستدعاء للمعاني التي ينفتح بها الفعل المضَمَّن على السياق، لأن حضور حرف الجر مع فعل ليس من عادته التعدي به، أو حضوره مع فعل من شأنه التعدي بنفسه، أو غيابه مع فعل يقتضيه؛ كل ذلك يشكل عملية استدعاء للعناصر القابلة للتضمن مع الفعل المذكور إلى درجة أنها قد لا تقف عند عنصر معين.

مقدمة:

الحمد لله العليِّ الأعلى، الخبير العليم له الأسماء الحسنى، وأصلِّي وأسلم على نبينا ذي المقام الأسمى، وعلى آله وأصحابه وتابعيه إلى يوم الدين.

أمَّا بعد:

فإنَّ موضوع حروف المعاني على جملتها، وحروف الجر منها على وجه الخصوص والتحديد؛ لمن الموضوعات التي تستأثر باهتمامي وتشدُّني إليها شدًّا، ولا غرابة، فهي جديرة بذلك؛ لأنها تحمل معانيها في غيرها، وتعطيك مكنونها إذا ما تلطفت لها وأمعنت النظر فيها بما حولها، لهذا بوَّأها علماؤنا -رحمهم الله- تلك المكانة التي استحقتها، إفرادا لها بالتأليف، وإدارة للفكر عليها بالتصنيف؛ مستنطقين معانيها، كاشفين عن نُظُمِها وأحكامها؛ حتى كان ذلك الجهد الذي لا يزال إلى اليوم شامخَ البنيان، راسخَ الأصلِ ثابتَ الأركان.

ومن هنا دار هذا البحث وانطلق حول حروف الجر يستهدفها في التركيب، ويترصَّدها حيثُ يجب أن تُرصَد؛ لأنه على كثرة الدراسات التي قامت حولها قديما وحديثا لم أجد -على قيمتها ومكانتها- من بحث في أبعادها التركيبية سعيا إلى استكناه سماتها، ومناقشة أحكامها، واستجلاء علاقاتها التي تحكمها بمدخولها تارة وبمتعلقها أخرى، ليخلص من ذلك كله إلى استجلاء حضورها الدلالي في التركيب، كاشفا عن أبعادها التي تسلكها فيه أولا، ثم إبرازا لأثرها فيه وقيمتها له ثانيا .. وهذا ما سعيت إليه من دراستي هذه لتلك الحروف، آملا أن أصل من ورائها إلى صورة شاملة لأبعادها الوظيفية والدلالية في التركيب، لذا جعلت مصدر شواهدي فيها القرآن الكريم؛ كونه أعلى النصوص حجة وأسماها مكانة، وأصلحه لهذه الدراسة، مستمدا عوني على بلوغ ذلك من الله المعين، بارئا إليه من حولي وقوتي.

وبعد تقليب الفكر والنظر في الخطة التي تكفل الوصول إلى تلك الغاية هداني الله أن أقسمه تبعا لطبيعته إلى قسمين: يبحث أولهما في الجانب الوظيفي لهذه الحروف، والآخر في الجانب الدلالي منها؛ وبذلك انتظم لي صلب البحث في مبحثين اثنين، تسبقهما مقدمة وتتلوهما خاتمة، يضمَّ كلٌّ منهما خمسة مطالب على النحو الآتي:

المقدمة: وقد تضمنت بيانا عن طبيعة الموضوع من حيث أهميته وغايته ونظام تقسيمه.

المبحث الأول: الأبعاد الوظيفية التركيبية:

وهو يشتمل على خمسة مطالب: أولها: عن أبعاد التعدد الاصطلاحي لهذه الحروف، وثانيها: عن أحكامها التركيبية وثالثها: عن أبعاد علاقتها بمدخولها، ورابعها: عن أبعاد علاقتها

بمتعلَّقها، وخامسها: عن رتبتها ومدخولها من متعلقهما.

المبحث الثاني: الأبعاد الدلالية التركيبية:

وهو كذلك يضم خمسة مطالب: أولها: عن الحذف، وثانيها: عن التضمين، وثالثها: عن تعدد الاحتمال في تعلقها، ورابعها: عن المفارقة السياقية للحرف، وخامسها: عن المعاني العامة المشتركة بين أكثر من حرف.

الخاتمة: وقد اشتملت على ملخص لأبرز النتائج والأفكار التي أثارها وكشف عنها البحث في كل مطالبه .

فإن أكُ وفقت إلى ما أرجوه فذاك بفضل ربي ومنته لا بحولي وقوتي، وإن تكن الأخرى فأرجو ألا يفوتني أجر الاجتهاد والنظر، (ربِّ إنِّي لِمَا أَنْزَلت إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيْرٌ)- القصص:24.

المبحث الأول
الأبعــاد الوظيفية التركيبيــة

المطلب الأول: أبعــاد التعدد الاصطلاحــي

إنَّ ظاهرة التعدد الاصطلاحي للمسمى الواحد لا تخلو: إما أن تأتي من كمال المسمى وسعة تصرفاته وأحواله، أو من ضبابية في الرؤية وغموض في تحديد الملامح الشخصية والسمات الضابطة عند المواضعة والاصطلاح، والأول هو الذي يظهر لنا من تعدد الاصطلاح النحوي في باب هذه الحروف؛ حيث يطلق عليها النحاة: (حروف الجر، وحروف الخفض، وحروف الإضافة، وحروف الصفات)؛ لأن كل مصطلح منها يحمل أبعادا خاصة من أبعادها الوظيفية الواسعة في التركيب لا يحملها المصطلح الآخر.

فالخفض والجر -وهما مترادفان معنى- يشيران إلى وظيفتها التأثيرية؛ لأنها تجر ما بعدها من الأسماء، أي : تخفضها، فسميت بأثرها[1]. وكونها بهذه السمة التأثيرية فإن ذلك يثبت لها بطريق الاقتضاء واللزوم سمة شخصية أخرى تحدِّد ماهيتها بين وضع حروف المعاني، وهي

(1) ينظر: شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن يعيش، تح: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 454/4 ، وشرح الرضي على الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تح: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ط1، 1421ه، 4/6 ، والكناش في النحو والصرف: الملك المؤيد صاحب حماة، تح: رياض حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 2000م، 73/2 ، وهمع الهوامع: جلال الدين السيوطي، ت: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 ، 1418ه، 331/2 .

أنها حروف مختصة لا مهملة؛ «لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا »[2]، «والقاعدة المعروفة: أنَّ الحرف إذا اختص بأحد النوعين -أعني: الاسم والفعل- ساغ له أن يعمل في ذلك النوع »[3]، أمَّا غير المختصة فلا تعمل. وكونها مختصة مؤثرة، فإن ذلك يشير أيضا إلى سمة ثالثة فيها، هي طبيعة علاقتها بمدخولها؛ فهي علاقة تقوم على التلازم؛ « لأن كلَّ ما لازم شيئا وهو خارج عن حقيقته أثَّر فيه غالبا»[4]، والتلازم من أقوى الروابط بين العنصرين اللغويين في البنية التركيبية، ومن ثم يمنع نظام اللغة الفصل بين الجار ومجروره أو تقديمه عليه. وكونها كذلك، أي: حروفا، مختصة، مؤثرة، ملازمة لمدخولها، فإن ذلك يشير بالضرورة إلى سمة رابعة لها، هي محدودية عملها، لأن ما كان من الحروف مختصا، فإنما يعطى من الإعراب ما هو خاص بمدخوله، والذي يخص الأسماء هو الجر (الخفض)، لهذا أعطيت إعراب الجر، وسميت بعملها، كما سميت حروف النصب والجزم لذلك. فهذان المصطلحان إذن يشيران إلى بعض سماتها التركيبية، من حيث ما هيتها، وعلاقتها بمدخولها، وتأثيرها فيه.

أما المصطلحان الآخران فنلمح فيهما إلى جانب الوظائف التركيبية جانبا من سماتها الدلالية، فإنما سميت بحروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء بعدها، فتوصلها إليها، وتسوغ الارتباط بها؛» لأن الفعل قبلها لا يصل إلى الاسم بنفسه؛ لأنها أفعال ضعفت عرفا واستعمالا فوجب تقويتها بالحروف الجارة «[5]، ومن ثم قالوا في حدِّها: » هي ما وضع للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما يليه «[6]. فهي من ثم تحقق وظيفة الربط والتماسك النصي بين ما قبلها وما بعدها، يقول سيبويه: « وأما الباء وما أشبهها فليست بظروف ولا أسماء، ولكنها يضاف بها إلى الاسم ما قبله أو ما بعده، فإذا قلت: ... مرت بزيد، فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء ... وإذا قلت: أنت كعبدالله، فقد أضفت إلى عبدالله الشبه بالكاف»[7]. ويوضح السيرافي معنى إضافتها الفعل فيقول:» ومعنى إضافتها الفعل: ضمُّها إياه وإيصاله إلى الاسم»[8]،» وهذا الحكم -أي الإيصال والربط- أصيل فيها «غير منفرد عن معانيها التي وضعت لها»[9] . ولهذا عدَّها ابن فلاح في مغنيه

(2) الانصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الأنباري، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر ، 165/1 .

(3) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محب الدين محمد بن يوسف، المعروف بناظر الجيش، تح: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 1428ه، 2872/6 .

(4) شرح ابن الناظم على الألفية: بدر الدين محمد بن الإمام ابن ملك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، ص 364 .

(5) شرح المفصل لابن يعيش 300/4 .

(6) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش 2871/6.

(7) الكتاب: سيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3 ، 1408ه، 421/1 .

(8) شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي، تح: أحمد حسن مهدلي – وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008م، 2/ 312.

(9) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق الشاطبي، تح: عبدالرحمن سليمان العثيمين –ومحمد إبراهيم البناء وآخرون ، معهد البحوث

-على ما نقله السيوطي عنه في الأشباه -من أدوات الربط؛ لأن « الحرف يدخل إما للربط، أو للنقل، أو للتأكيد، أو للزيادة، ويندرج تحت الربط حروف الجر ...لأن الرابط هو الداخل على الشيء لتعلُّقه بغيره»[10]. واستخدم بعض النحاة مصطلحا آخر للتعبير عن هذه الوظيفة، هو(الوُصْلَة)؛ لأن كل شيء اتصل بشيء فما بينهما وصلة، وحروف الجر وضعت ليتُوَصَّل بالأفعال إلى المجرور بها، ولولاها لَمَا نَفَذَ الفعل إليها ولا باشرها[11].

أما تسميتها بـ (حروف الصفات)، ف« لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات »[12] ؛ أو لأنها تحدث صفة (أي معنى) في الاسم المجرور بها، فإذا قلت: (جلست في الدار)، دلت (في) على أن الدار وعاء للجلوس[13]، وإذا قلت: أكلت من الرغيف، دلت (من) على التبعيض، فالمأكول بعض الرغيف، وهكذا، مما يعني أنها تؤدي وظائف نحوية أساسية في التركيب، كوقوعها صفة بعد النكرات، أو طرفا في الإسناد عند تعلق الخبر بها، أو حالا، أو نحو ذلك من الوظائف النحوية التي تؤديها مع مجرورها بحسب مواقعها. كما يشير هذا المصطلح أيضا إلى المعاني الإضافية الخاصة التي تخلعها على العناصر الداخلة عليها في الجملة، كالظرفية والسببية والتبعيض والإلصاق...إلخ .

ونخلص من هذا التعدد الاصطلاحي إلى مجموع السمات الوظيفية التركيبية التي تشير إليها هذه المصطلحات مجتمعة، وهي :

1. أنها حروف مختصة، عاملة، علاقتها بمدخولها علاقة تلازم، وبما قبلها ربط وارتباط؛ إذ تعمل على تحقيق الربط بين الفعل ومجرورها، وبذلك تعد وسيلة من وسائل التماسك النصي.
2. أنها تختص نحويا بالاسم فتجرُّه، ودلاليا بالفعل حيث تقويه على الوصول إلى مطلوبه، فيصير السياق بها صحيحا نحويا ودلاليا، "وذلك نحو: عجبت، ومررت، وذهبت، لو قلت: عجبت زيدا، أو مررت جعفرا، أو ذهبت محمدا؛ لم يجز لضعف هذه الأفعال في العرف والاستعمال عن إفضائها إلى هذه الأسماء"[14] .
3. أنها -لكل ذلك- تتسم بسمة الافتقار المتأصل فيها وضعا وتركيبا، أمَّا وضعا فلعجزها عن

العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1428ه، 3/614 .

(10) الأشباه والنظائر النحوية: جلال الدين السيوطي، تح: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، 1975م، 2/14 .

(11) ينظر: الأشباه والنظائر النحوية 1/ 311 - 312.

(12) شرح المفصل لابن يعيش 4/ 454 .

(13) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، ط1، 11/ 115 ، وهمع الهومع: جلال الدين السيوطي، 2/ 331 .

(14) شرح المفصل لابن يعيش 4/ 455 ، و 4/ 514.

دلالتها على معانيها بمفردها، فهي» لا تقوم بأنفسها في البيان عن معناها»[15]، وأمَّا تركيبا فلأن سمات الاختصاص والتلازم والربط تشير باللزوم والاقتضاء إلى أن من يحمل هذه السمات التركيبية يفتقر بالضرورة إلى مخصوص يلازمه ويؤثر فيه، وإلى طرفين يربط بينهما ويقوي صلتهما ببعض، فهي في التركيب « إنَّما يُحتاجُ إليها لغيرها من الاسم أو الفعل أو الجملة، وليس كذلك غيرها لأنها يُحتاج إليها في أنفسها»[16] .

المطلب الثاني: أحكامها التركيبية:

هناك أحكام تذكرها كتب النحو لهذه الحروف بصفة عامة، وبعضها يذكر مخصوصا بحروف منها محددة، وأهم هذه الأحكام على الإجمال الآتي:

أولا- (التعلق)، وهو الارتباط المعنوي بين الجار ومجروره وما يقتضيهما في التركيب من فعل أو ما في معناه[17]. وقد ضبطه النحاة بأحكام سنأتي عليها سردا، لأنها ستستوقفنا في المطالب الاتية من البحث، وأهم هذه الضوابط:

- أنه لا يجوز تعلق حرفيْ جر من جنس واحد بنفس العامل إلا على سبيل العطف أو البدل[18].
- عند تعدد العوامل يجب التعليق بالعامل الأنسب الذي يستقيم معه المعنى، دون تأثر بالقرب أو البعد أو نحو ذلك[19].
- أن هذا التعلق مخصوص بحرف الجر الأصلي، أما الزائد فلا يتعلق بشيء [20].
- يجوز التعلق بمعاني الأدوات النحوية، كمعنى النفي في (ما) والنهي في (لا) ونحوهما، إذا ترتب على التعلق بالعامل الظاهر فساد المعنى أو معنى غير مراد؛ وذلك أن هذه الحروف تتعلق بروائح الأفعال [21] .

(15) المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، تح: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، ط1 ، 1417ه، 226/4 .

(16) المصدر السابق 225/4 .

(17) ينظر: أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان ابن الحاجب، تح: د. فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل، بيروت -لبنان ، ودار عمار، عمان- الأردن، (د ت) 355/1 ، و 685/2 منه .

(18) ينظر: البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ، 1420ه، 425/3 ، و 83/4 . والدر المصون: السمين الحلبي، تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، 3/ 477 ، 103/4 ، و142/4 ، و5/ 459 .

(19) أمالي ابن الحاجب 241/1 ، و 658/2 .

(20) ينظر: سر صناعة الإعراب لابن جني، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1421ه، 1/ 136، والدر المصون للسمين الحلبي 22/1.

(21) ينظر: أمالي ابن الحاجب 241/1

- يجوز التعلق بمحذوف إما جوازا إذا دل عليه الدليل، أو وجوبا، وذلك عند وقوع متعلقها المحذوف خبرا، أو صفة، أو حالا، أو صلة، أو فعل قسم بالواو أو التاء .

ثانيا- المحل الإعرابي: المجمع عليه في العرف النحوي أنَّ الحروف كلها مبنية؛ وأنها لا تقبل التأثر، فلا تقع معمولة لغيرها، «إذ لا يعتورها ما تفتقر في دلالتها عليه إلى إعراب، فنحو: أخذت من الدراهم؛ التبعيض مستفاد من لفظ (من) بدون الإعراب»[22]. لكن الذي نجده في التعامل مع هذه الحروف في التطبيق (وخصوصا حروف الجر) خلاف هذا الواقع النظري، فالنحاة يقولون في نحو: (مررت بزيد، وعجبت من خالد، ونظرت في الكتاب، وجئت لزيارتك) : إنّ الجار والمجرور بعد هذه الأفعال في محل نصب بحسب ما يقتضيه المعنى: إما مفعولا به، أو له، أو فيه. وهذا نقض للمنطق السابق في أن الحروف جميعها لا محل لها من الإعراب، فكيف يصح على هذا أن يكون لها محل من الإعراب ولو على سبيل المشاركة للاسم؟! قال ابن جني: «الجار والمجرور جميعا في موضع نصب بالفعل الذي قبلهما، وذلك قولك: مررت بزيد، فـ (زيد) مجرور، و(بزيد) جميعا في موضع نصب»[23]. وقد تنبه بعضهم لهذا التناقض فقالوا[24]: إنَّ المجرور فقط -لا الجار- هو الذي يكون في محل نصب على أحد تلك الوجوه، وذلك مسايرة منهم للقانون السابق لكنَّهم وقعوا -من حيث فروا- في المحظور عينه؛ لأن هذا القول يخالف قانونا عامًّا يقضي بمنع تسلط عاملين على نفس المعمول، لأنه على هذا القول يكون الاسم معمولا للجار في اللفظ، ومعمولا للفعل في المحل، فهو في الوقت نفسه مجرور منصوب!.

ولعلَّ هؤلاء جميعا راعوا في هذين القولين ما وجَّه به سيبويه وقوع الاسم منصوبا وهو معطوف على اسم مجرور فقال: «ولو قلت: مررت بعمرٍو وزيدًا، لكان عربيا ... تحمل الاسم يقصد المنصوب إذا كان العامل الأول فعلا وكان المجرور في موضع المنصوب، على فعلٍ لا ينقض المعنى ... ومثله قول العجاج : يذهبْنَ في نجْدٍ وغورًا غائرًا

كأنَّه قال: ويسلكْنَ غورا غائرا ؛ لأن معنى يذهبن: يسلكنَ »[25]. لكن سيبويه كما هو واضح من كلامه لا يحمل نصب الاسم المعطوف على موضع الاسم المجرور، وإنما يحمله على فعل مقدر من

(22) شرح ابن عقيل على الألفية: عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث -القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ط20 ، 1400ه/ 1980م، 40/1 .

(23) سر صناعة الإعراب لابن جني 1/ 140 ، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش 457/4 .

(24) ينظر: شرح الرضي على الكافية، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 73/2 .

(25) الكتاب: سيبويه، 1/ 94 .

معنى الفعل المذكور يكون هو الناصب له، على ذلك النحو الذي وجَّهه به في قول العجاج.

والحق أن الجار والمجرور ظاهرة تركيبية لها خصوصيتها التعبيرية، فهي تؤدي في التركيب وظائف مغايرة تماما لوظائف المفاعيل المنصوبة؛ مما يعني أن ليس من الصواب حملها عليها تحت تأثير فكرة العمل النحوي والتلمس لها عن محل من الإعراب؛ لأن ذلك يحيل القضية إلى قضية عامل ومعمول، دون اعتبار للفروق الوظيفية والدلالية بين التركيبين، وهذا ما اعترض به ابن الخباز هنا فقال: «ويكثر في عبارة النحويين تسمية المجرور مفعولا به، وفيه نظر؛ لأنهم إن أرادوا أنه على حد ما تعدى إليه الفعل بنفسه فهذا خطأ، وإن أرادوا بالتسمية مراعاة معنى حرف الجر، فذلك يختلف باختلاف حروفه؛ فما تعدى إليه باللام يسمى مفعولا له، وما تعدى إليه بـ (إلى) يسمى مفعولا إليه، وهم لا يقولون: مفعول إليه، ومفعول منه»[26].

وعلى العموم فإن هذا القول بشقَّيه ينبني عليه من التناقض ما يستحق النظر؛ لأنه على الأول ينبني عليه نقض فكرة أن الحروف لا محل لها من الإعراب، وعلى الثاني إلغاء قضية الاختصاص في الحروف التي تُوجِبُ لها العمل، لأن أصالة الحروف في العمل تُعْرَف لها بالتأثير في المحل، والمؤثر في المحل هنا الفعل لا الحرف، وكذا مبدأ التفريق بين حرف الجر الأصلي والزائد لاستوائهما وهذه الحال في جر اللفظ دون المحل، علاوة على إلغاء مبدأ تخصيص العوامل بعمولاتها ومنع تسلط أكثر من عامل على نفس المعمول.

ثالثا - الحذف: الحذف من السمات التركيبية التي لا يثبتها بعض النحاة لحروف المعاني إلا بالسلب؛ بحجة أن حذفها لا يسوغه القياس لما فيه من الانتهاك والإجحاف، لأن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، ألا ترى أنك إذا قلت: ما قام زيد، فقد نابت (ما) عن (أنفي)، كما نابت (إلا) عن (استثني)، وحروف العطف عن (أعطف)، والباء في قولك : أمسكت الحبل بيدي، عن قولك: أمسكته مباشرا له وملاصقة له يدي؛ فلو ذهبت تحذفها لكان ذلك اختصارا، واختصار المختصر إجحاف به[27]. أو لأن هذه الحروف أدلة على معان في نفس المتكلم، فلو أُضْمِرَتْ لاحتاج المخاطب إلى وحي يسفر له عما في نفس مكلمه، وأنه أرادها ونواها [28].

وفي نظرنا أنَّ هذا القياس الذي انطلق منه هؤلاء لا يعدو القياس العقليَّ النظريَّ الذي

(26) توجيه اللمع: ابن الخباز، تح: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، جمهورية مصر العربية، ط2، 1428ه، ص 174.

(27) ينظر: الخصائص: ابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، 2/275 - 281. والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ابن جني، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1420ه، 1/ 51 ، وسر صناعة الإعراب1/ 280 281- .

(28) ينظر: نتائج الفكر في النحو: السهيلي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1412ه، ص207 . وبدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، تح: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط1 ، 1425ه، 1/362 .

يناقضه الاستعمال، ويرده الواقع اللغوي الوارد بحذفها في أكثر أبوابها لا في باب حروف الجر فحسب، ومن هنا ردَّ صاحبُ الاقتضاب هذا القياس لأنه يتخطَّى الواقع إلى النظر العقلي فيجعله محكوما به لا حاكما عليه، فذكر أن العرب تحذف هذه الحروف من كلامها تخفيفا كما تحذف غيرها من الكلمات، تبعا لمقصودها من الحذف وأسبابه المسوغة له عندها، مما لا يقدر المنكرون على دفعه[29].

ويجمل بنا أن ننظر لهذه القضية في موقفين متقابلين إزاء حذف حرف القسم وجر اللفظ به بعد حذفه؛ لنتبين كيف يختلف الحكم والتفسير والنظر باختلاف المنهج المتعامل به مع المسموع؛ فالموقف الأول قول سيبويه: » اعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته... وذلك قولك: اللّٰهَ لأفعلنَّ،...ومن العرب من يقول: اللّٰهِ لأفعلنَّ، وذلك أنه أراد حرف الجر، وإيَّاهُ نوى؛ فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفا وهم ينوونه«[30]. والثاني قول المبرد: « اعلم أنَّ من العرب من يقول: اللّٰهِ لأفعلنَّ، يريد الواو فيحذفها، وهذا ليس بجيد في القياس، ولا معروف في اللغة، ولا جائز عند كثير من النحويين، وإنما ذكرناه لأنه شيء قد قيل، وليس بجائز عندي لأن حرف الجر لا يحذف ويعمل إلا بعوض«[31]. ففي الأول تجد النحوي اللُّغوي الذي يلاطف اللغة ويصانعها، فيصفها كما هي، وإذا برر شيئا منها خارجا على المعهود السائد برَّرَه في ضوء استعمال متكلميها ومرادهم من التَّخرُّق لها، وفي الثاني نجد النحوي المتكلم الذي يرد الظواهر إلى العقل والمنطق، فيا حاكم العرف، ويتخطى الواقع إلى القياس.

والحق أنَّ من بين هؤلاء الذين ذهبوا هذا المذهب القياسي مَن رجعوا في كلامهم، وأوَّلُهم ابن جني قال: « ومع ذلك فقد حذفت تارة وزيدت أخرى ... من ذلك ما كان يعتاده رؤبة إذا قيل له: كيف أصبحت؟ فيقول: خيرٍ عافاك اللّٰه، أي: بخيرٍ، وحكى سيبويه: اللّٰهِ لا أفعل، يريد: واللّٰهِ «[32]، ثم بيَّن المسوِّغ من حذفها بأنَّ ذلك جار على عادة العرب في الميل إلى الإيجاز بحذف ما قام الدليل عليه وعُلِم موضعه؛ فقال: « فأمَّا عذر حذف هذه الحروف فلقوَّة المعرفة بالموضع، ... ويكفي من هذا قولهم: رُبَّ إشارة أبلغ من عبارة«[33].

فإذا كان حذفها جار على تلك الجادة المنهوجة من سنن العرب في خطابها ومعهودها من

(29) ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ابن السيد البطليوسي، تح: مصطفى السقا -وحامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1996م، 2/ 307 .

(30) الكتاب لسيبويه 3/ 497 - 498 .

(31) المقتضب، محمد بن يزيد المعروف بالمبرد، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب - بيروت ، 2/336 .

(32) الخصائص لابن جني، 2/282 - 283 .

(33) المصدر السابق 2/286 .

كلامها؛ فما الداعي إذن إلى تكلف افتراض القياس الصوري فيها؛ تكلفا ينأى بها عن فطرتها التي فطرت عليها في اللسان العربي من تعاقب الذكر والحذف عليها، شأنها شأن شقيقيها الاسم والفعل، ولهذا قال ابن الشجري: » وحذف الجار ثم إيصال الفعل إلى المجرور به مما كثر استعماله في القرآن والشعر«[34].

رابعا - الانتقال أو النقل: وهو» انسلاخ اللفظ من معنى القسم الذي ينتمي إليه إلى معنى قسم آخر «[35]. وأساس هذه الفكرة تعود من جهة إلى طبيعة التقسيم النحوي الصرفي لأنواع الكلمة في العربية إلى : اسم، وفعل، وحرف، ومن جهة أخرى، إلى مبدأ التقسيمات النحوية الفرعية داخل الأبواب النحوية المندرجة تحت كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة العامة.

والملاحظ من تتبع هذه الفكرة في باب حروف الجر أن النحاة وصلوا بالانتقال فيها إلى صور مختلفة؛ فمنها ما يتم داخليا على مستوى حروف الجر نفسها، ومنها ما يتم على مستوى الأبواب التي تقع تحت قسم الحروف، ومنها ما يتم على مستوى التقسيم الثلاثي العام للكلمات، كأن ينتقل الاسم أو الفعل إلى الحرفية أو العكس، على النحو الآتي:

أ - الانتقال على مستوى حروف الجر نفسها: وهذا النوع من الانتقال هو ما يسميه الكوفيون بالتناوب، حيث يرون أن هذه الحروف تنتقل فيما بينها، فتتعاور مواقعها ومعانيها[36]، فالباء مثلا تنوب عن (عن) كما في قوله تعالى : (فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا) الفرقان:59 ، كما تنوب (من) عن (على) في قوله تعالى: (وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا) الأنبياء:77، وهكذا في معظم سائر حروف الجر إن لم تكن كلها. وهذه النوع من الانتقال لا نوافق على القول به؛ لأنه من جهة يلغي خصوصية هذه الحروف والفائدة من تعددها، وينافي مبدأ العرف اللغوي في الوضع والتخصيص، وينسب إلى اللغة العربية أنها لغة مسرفة مبذِّرة لا تعرف الاقتصاد في تصريف وسائلها. ومن جهة أخرى، فإن هذه الحروف على إطلاقها موسومة بالافتقار المتأصل فيها لعجزها عن حمل خصائصا الوضعية الافرادية حتى تدخل في التركيب، وذلك ينافي قطعا مبدأ التناوب الذي يقوم على فكرة انتقال المعاني؛ فكيف تنوب عن بعضها وهي عاجزة في نفسها عن حمل معانيها. ومن هنا فإن الرأي القائل: إن هذا الانتقال انتقال في عاملها لا فيها -وهو ما عرف بالتضمين- هو القول الأقرب في نظرنا إلى منطق العرف اللغوي في التخصيص، وإلى طبيعة اللغة في التصرف والاستعمال.

(34) أمالي ابن الشجري: هبة الله علي بن محمد المعروف بابن الشجري، تح: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1413ه، 285/1 .
(35) البيان في روائع القرآن : د. تمام حسان، عالم الكتب، ط1 ، 1413ه، ص 40 .
(36) ينظر: همع الهوامع للسيوطي 337/2 ، 359/2 ، 388/2 - 389 .

ب- الانتقال على مستوى الأبواب المنضوية تحت قسم الحروف: وهذا الانتقال محدود؛ إذ لا يكاد يذكر لنا النحاة منه إلا (كي) عند السؤال بها، وذلك على قول من يراها ناصبة في سائر أحوالها[37]، أو (لعل) على لغة عُقيل، و(لولا) على مذهب سيبويه إذا ما اتصلت بها الضمائر المتصلة.

ج- الانتقال على المستوى العام للتقسيم الثلاثي: وهو إما انتقال من :

1. حرفية الجر إلى الاسمية، أو انتقال بالعكس، فمن الأول[38]: الانتقال في الكاف إذا تضمنت معنى (مثل) ووقعت بعد واحد من حرف الجر الآتية (البا، على، عن) فإنها تكون اسما لأن حرف الجر لا يدخل على مثله، أو إذا وقعت موقع الفاعل أو المفعول أو المبتدأ إلخ؛ لأن هذه مواقع الأسماء ووظائفها في التركيب. ومنه الانتقال في الحرفين: (على، وعن)، بشرط دلالة أولهما على الفوقية وسبقه بـ(من)، والثاني على معنى (جانب) مسبوقا بـ (من أو على)، وأيضا الانتقال في (مذ، ومنذ) عند من يرى أن الأصل فيهما الحرفية. أما العكس، وهو الانتقال من الاسمية إلى الحرفية فذلك في (متى) على لغة هذيل فقط .
2. انتقال من الفعلية إلى الحرفية: وذلك مخصوص بـ (خلا وعدا) باتفاق؛» لأنه قد ثبتت لهما الفعلية قبل دخولهما هذا الباب»[39]، بدليل اتصال (ما) المصدرية بهما، و (ما) المصدرية لا توصل إلا بالأفعال، فالجر بهما إذن انتقال من الفعلية إلى الحرفية. أما (حاشا)، فهي عند الكوفيين والمبرد فعلٌ أبدا، ولم يحكِ سيبويه فيها غير الجر، وحكى الأخفش والسيرافي فيها الوجهين، وأصلها عند الأخفش من (حاشيت)[40]، فهي إذن فعل، والجر بها نقل لها إلى الحرفية .

وعموما، فإن الذي يتلخص لنا من هذا الموضوع جملة: أن الانتقال على مستوى هذه الحروف نفسها -وهو المعروف بالتناوب- لا يمكن أن يتحقق على الصورة التي يقولها الكوفيون لما ذكرناه سابقا، أما الانتقال على المستويات الأخرى، فإن تحققه على الجملة محدود، وهنا نسجل ملحوظة مهمة: هي الخلط في المنهج النحوي بين ما هو ظاهرة لغوية مشتركة وما هو لهجة محلية خاصة، فإنَّ الجر بـ (لعل، ومتى) ليس مما يعد ظاهرة لغوية عامة تستحق الرصد والتسجيل؛ لأن

(37) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 514/4 ، والتذييل والتكميل لابي حيان الأندلسي 188/11.

(38) ينظر: المقتضب للمبرد 53/3 ، والأصول في النحو: ابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، 473/1 438-. والتذييل والتكميل لأبي حيان 151/11 154-، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي 563/3 - 566.

(39) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 410/3.

(40) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 510/4 511-، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 412/3 - 413.

الجر بالأولى لا ينسب إلا إلى لهجة عُقيل، وفي الأخرى إلى لهجة هذيل، والمعروف أن اللغات لا تُبْنَى على مثل هذه الظواهر المحلية الخاصة، لأن ذلك لا يحقق لقوانينها سمة النظام والانتظام، بل يخلق فيها أنظمة متعدة بقدر تلك اللهجات الموجودة، ومن ثم كان على النحاة أن يميزوا هذا فيجعلوه في مدونات خاصة إذا لَزِم رصده، ولا يذكروا منه شيئا إطلاقا في سائر أبواب النحو العربي.

خامسا - الزيادة: وهي سمة تركيبية تختص ببعض هذه الحروف، فليس لها سمة الشمول التي للسمات الأخرى، ونحن نذكرها هنا من حيث كونها زيادة نحوية تركيبية، أي: أن أساس تصورها بهذا المفهوم إنما ينسب إلى النحو الذي يفترض لأصل الجملة العربية نمطا معيَّنا من الأركان والفضلات، بحيث إذا ورد فيها غيرذلك مما هو زائد على مطالب الصحة والإفادة عُدَّ زائدا وأُعطِيَ حُكمَ المعدوم، وكان دخوله في الكلام كخروجه[41]. وهذا يعني أنَّ القضية ترجع في أساسها إلى الأصل الذي شمخ عليه النحو العربي، وهو العمل بأركانه ومطالبه وقضاياه؛ لأن» معنى كونه زائدا كونه يدخل في موضع يطلبه العامل بدون ذلك الحرف، ... فسميت زائدة لذلك؛ لأنها مقحمة بين طالب ومطلوب «[42].

والحروف التي تختص بحمل هذه السمة التركيبية من حروف الجر هي: الباء، ومن، واللام، والكاف، وقد ترتب على هذا التصور سلبها حقها في التعلق، وإعطاؤها جرَّ اللفظ دون المحل، وحصرها في مواضع معينة تزاد فيها ولا تتجاوزها، ونسجل على هذه القضية الآتي:

1. أنَّ تفسير زيادة هذه الحروف بكون دخولها في التركيب كخروجها منه معارضٌ بمعنى التوكيد الذي يجمعون على أنها تزاد من أجله، لأنها إذا كانت زائدة من أجل ذلك استحال أن يكون دخولها كخروجها؛ لأن دخولها يعطي معنى لا يعطيه خروجها، وهذا في الحقيقة يفسر لنا طبيعة المنهج الذي تم التعامل به مع مثل هذه الظواهر اللغوية، فهو منهج تجريدي ينظر إلى الظواهر اللغوية في التركيب من حيث القواعد المجردة فيها، بعيدا عن واقع التخاطب ومتغيرات الحال ومقتضيات المقام، فهو لا ينظر لهذه الحرف من حيث مقاماتها التي اقتضت زيادتها هنا وعدم زيادتها هناك وإنما ينظر إليها من حيث القواعد التي ترى أن التركيب من حيث هو تركيب مستغن عنها .
2. أنَّ سلب هذه الحروف حق التعلق لكونها زائدة فيه نظر؛ لأن هذا المبدأ ينظر إلى التعلق على

(41) ينظر: المقتضب للمبرد 137/4، وسر صناعة الإعراب لابن جني 136/1 .
(42) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 595/3 ـ 596 .

أنه مسألة لفظية تتم على مستوى العنصرين المتجاورين في التركيب، والحق أن التعليق أو التعلق عمليةُ " تفاعُلٍ تتم في العقل بين دلالات الألفاظ ومعاني النحو، تنشأ من خلاله علاقات الارتباط والربط بين تلك الدلالات"(43)، فإذا كانت الباء مثلا في قولنا: (مررت بزيد) تربط مدخولها (زيد)، بمتعلقها (مرَّ)، وهو تعلُّقٌ لفظيٌّ يَرْبِطُ لفظًا بلفظ، فإنَّ الباء الزائدة في قولك: (ما أنت بكاذبٍ) تجعل الارتباط في عموم عناصر الجملة راجعا إليها؛ لأنَّ « كل أداة داخلة على جملة لإفادة معنى الجملة، فهي رابطة تُقْوَى بها الصلة بين كل المفردات الداخلة في حيزها»(44)، والباء هنا داخلة للتوكيد، وهذا التوكيد ليس لمدخولها فحسب وإنما لمضمون الحكم الساري في عناصر الجملة، وهو نفي إسناد الكذب إلى المخاطب، فهي رابطة مفيدة لتأكيد سلب ذلك الإسناد بحيث لو أسقطت من التركيب سقط معها ذلك المعنى الذي كان يسري في عناصره، وهذا النوع من الارتباط هو التعلق عينه في الحقيقة، وهو ما لم ينظر إليه النحاة.

المطلب الثالث: علاقتها بمدخولها (الاسم المجرور):

رأينا في المطلب الأول أن مصطلحي الجر والخفض على وجه التحديد يشيران إلى بعض السمات التي تحدد لنا علاقة هذه الحروف بالاسم المجرور بها في التركيب، وأبرز تلك السمات سمة الاختصاص التي توجب لها التأثير فيه، وسمة التلازم التي تحدد رتبته منها، من حيث إنَّ المؤثر منهما يكون أولا، والمُؤَثَر فيه لاحقا، فتكون الرتبة بينهما من الرُّتب المحفوظة في نظام اللغة وفي الاستعمال، بحيث يتعذر الفصل بينهما أو محاولة عكسها بالتقديم والتأخير. لكن هذه العلاقات لن نعيد الكلام فيها لأنه قد مضت الإشارة إليها هناك، لذا سنشيرهنا إلى ما ظهر لنا من تتبع صنيع النحاة في دراستهم لهذه الحروف بخصوص علاقتها بمدخولها، إذ اتضح لنا من ذلك أن النحاة اتخذوا من مجرورها عنصرا مُمَيِّزا وكاشفا؛ استطاعوا من خلاله أن يميِّزوا بين خصائصها تمييزا أعانهم كثيرا على دراستها من حيث حصرها وتقسيمها وضبط أحكامها ومعانيها على المستويين: الاستقرائي الوصفي، والتحليلي التطبيقي من تلك الدراسة.

فعلى المستوى الأول من الدراسة (الاستقراء والتتبع والوصف) استطاعوا بواسطة مجرورها أن يقسموا هذه الحروف إلى أقسام تتمايز فيما بينها تمايزا ظاهرا، حيث وجدوا أن منها

(43) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: د. مصطفى حميدة، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان – مصر ، ط1 ، 1997م، ص 11.

(44) البيان في روائع القرآن: د. تمام حسان، ص 135.

ما يتسم بسعة التصرف؛ فيدخل على أنواع مختلفة من الأسماء، ومنها ما يختص بنوع مخصوص فلا يتعداه إلى غيره، وعلى هذا قسموها إلى:

أ. ما يدخل على الاسم بأنواعه: الظاهر والمضمر والمؤول، وعدَّتُها سبعة: (من، إلى، عن، على، الباء، اللام، في)، وأعطوها بهذا حق الأصالة، ووسموها بالحروف المتصرفة.

ب. ما لا يدخل إلا على اسم ظاهر فقط، لكنهم وجدوها تبعا لاختلاف أنواع الظاهر تختلف، ولذا قسموها بحسبه إلى ما يجر الظاهر بأنواعه، وهو: الكاف، وحتى، وواو القسم. وإلى ما لا يجر إلا ظاهرا مخصوصا، وذلك التاء، ومذ ومنذ، وربُّ؛ لأنهم ألفوا الأول مختصا في الاستعمال بجر لفظ الجلالة غالبا، والثاني والثالث بجر اسم الزمان المختص، والرابع بجر الاسم النكرة [45].

أما على المستوى الثاني من الدراسة -مستوى التحليل والتطبيق- فقد استطاعوا من خلال الاسم أيضا أن يميزوا بين بعض أحكامها المتشابهة من جهة، وبين معانيها المتعددة للحرف الواحد حين تقع في التركيب من جهة أخرى، ونلحظ ذلك واضحا في:

أ- تفريقهم بين معاني السببية والاستعانة والمقابلة في الباء؛ بأن الأولى داخلة على سبب الفعل، نحو: عاقبته بخطئه. والثانية على ما هو آلةٌ لحدوثه، نحو: كتبت بالقلم، والثالثة على ما أصله من الأثمان والأعواض، نحو: (اشتريت الفرس بألف)[46]. ولهذا اعترض أبو حيان على ابن مالك في إدراجه باء الاستعانة في السببية بأن النحاة فرقوا بينهما بكون السببية داخلة على ما هو سبب لوقوع الفعل، والأخرى على ما هو آلة له « نحو: كتبت الكتاب بالقلم، وعمل النجار الباب بالقدوم، وبريت القلم بالسكين، وخضتُ الماء برجلي؛ إذ لا يصح أن يقال: إن سبب كتابة الكتاب هو القلم، ولا سبب عمل النجار الباب هو القدوم، ولا سبب بَرْيِ القلم هو السكين، ولا سبب خوض الماء هو الرِّجل، بل السبب غيرهذا» [47].

وكذلك تفريقهم بين معنيي: المِلْك، وشبه الملك أو الاستحقاق في اللام، بأن الأولى داخلة على من يصح منه الملك (الخلق والأمر للّه)، أو (المال لزيد)، والثانية على ما لا يصح منه ذلك (الباب للدار، والسرج للدابة) [48]. ومثله في معاني الابتداء والتعليل والتبيين في (من)، بكونها في

(45) قد تجر التاء لفظ (الرب) ولكنه قليل، وكذلك (رُبَّ) تجر بقلَّة ضميرا مفردا للغائب مفسرا بعده بنكرة منصوبة.

(46) ينظر: شرح تسهيل الفوائد: جمال الدين بن مالك، تح: د. عبد الرحمن السيد ـ و د. محمد بوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1410ه، 151/3. والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي 195/11.

(47) التذييل والتكميل لأبي حيان 11/ 192 193- . وينظر: شرح التسهيل لابن مالك150/3 ، وهمع الهوامع للسيوطي 335/2 .

(48) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 144/3، والتذييل والتكميل لأبي حيان 173/11 .

الأولى داخلة على الشيء الذي ابتدأ منه الفعل مكانا أو زمانا، وفي الثانية على سببه الواقع من أجله، وفي الثالثة على مدخول تربطه بما قبلها علاقة التبيين بالنوع والجنس، نحو (أساور من ذهب)، وكقوله تعالى: (فاجتنبوا الرجس من الأوثان) الحج:30 قال أبو حيان:» أتى بـ (من) ليبين بما بعدها الجنس الذي قبلها، فكأنه قيل: فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان، أي: الرجس الوثني»[49] .

وكذلك في التفريق بين معانيها الحقيقية والمجازية بناء على طبيعة العلاقة القائمة بين الحرف ومدخوله، حيث وجدوا أن هناك نوعين من العلاقة تحكم ارتباط الحرف بمدخوله: الأولى تقوم العلاقة فيها على المناسبة الوضعية بينهما وتكون المعاني معها حقيقية، والأخرى تميل إلى مفارقة الوضع والخروج عنه إلى الاتساع، وذلك حيث كان المدخول مما لا يتصور حصول معنى الحرف فيه بالعرف والعادة؛ فتكون العلاقة بينهما حينئذ علاقة مجازية، يقول سيبويه: « وأمَّا (على) فاستعلاء الشيء، تقول: هذا على ظهر الجبل، وهي على رأسه، ... وأمَّا : مررت على فلان، فجرى مجرى المثل، وعلينا أميرٌ كذلك «[50]. ومن ثم عاد المبرد بالمسألة هنا إلى مبدأ الأصالة والفرعية الذي يجعل الحقيقة أصل الاتساع والمجاز؛ على أنَّ «الكلام يكون له أصل ثم يتَّسع فيه فيما شاكل أصله، فمن ذلك قولهم: زيد على الجبل، وتقول: عليه دين، فإنما أرادوا: أن الدين قد ركبه وقد قهره»[51]. فاستعلاء الدين على المدين إنما هو على سبيل التجوز والاتساع لأن الدين ليس مما يتصور اعتلاؤه للإنسان على الحقيقة. ومثل ذلك في الظرفية يقول ابن السراج:» إذا قلت: فلان في البيت، فإنما تريد: أن البيت قد حواه، وكذلك: المال في الكيس. فإن قلت: في فلان عيب، فمجاز واتساع؛ لأنك جعلت الرجل مكانا للعيب يحتويه، وإنما هذا تمثيل بذاك»[52].

ب- في ضبطهم أحكام بعض الحروف التوائم، كتفريقهم بين (حتى، وإلى) في الدلالة على انتهاء الغاية [53]: بأن الأولى لا تجر إلا اسما ذا سمات خاصة، هي: أن يكون ظاهرا لا مضمرا، وأن يكون آخر جزء من الكل الذي قبلها (أكلت السمكة حتى رأسِها)، أو يكون متصلا بذلك الجزء (سلام هي حتى مطلع الفجر) القدر: 5 ، بخلاف (إلى) التي تجر الظاهر والمضمر، والآخِر وغير الآخِر، فتقول: نمتُ إلى أول الليل، وإلى منتصفه، وإلى آخره، وإلى مطلع الفجر، وإلى شروق

(49) التذييل والتكميل لأبي حيان 124/11 .
(50) الكتاب لسيبويه 4/ 230.
(51) المقتضب للمبرد 46/1 .
(52) الأصول في النحو لابن السراج 412/1 .
(53) ينظر: المصدر السابق 424/1 - 425 ، وهمع الهوامع للسيوطي 340/2 341- .

الشمس ...إلخ .

ج- فصلهم بين أصالة الحرف وزيادته [54]، بكون الزائد داخلا على اسم مطلوب للعامل من غير واسطة ذلك الحرف، والأصلي على اسم مطلوب له بواسطة ذلك الحرف، ومن ثم استعانوا في ضبط مواضع زيادتها بسمات مدخولها الوضعية والوظيفية، ففي زيادة (من) نجدهم يجعلون من شروط ذلك[55]: أن يكون مدخولها نكرة لا معرفة، وهذا تحديد بسمات الاسم الوضعية التقسيمية، وأن يكون شاغلا وظيفة الفاعلية أو المفعولية أو الابتداء، وهذا تحديد بسماته الوظيفية التي يشغلها في التركيب. وأيضا في زيادة اللام، قال ابن مالك: « لا تزاد إلا مع مفعول به ... «[56]. وفي زيادة الباء قالوا: « تزاد توكيدا في مواضع ستة، هي: الفاعل، والمفعول، والمبتدأ، والخبر، والحال، والتوكيد»[57]. فهذا كله كما نرى تحديد لزيادتها بالسمات الوظيفة التي يشغلها المجرور بها في التركيب.

فعلاقة الاسم بالحرف إذن كانت تمثل لدى نحاتنا مرتكزا كبيرا في تتبعهم لخصائص هذه الحروف، وعلى أساسها استطاعوا بناء تلك المنظومة المتكاملة من التقسيمات والعلل والتفريعات والضوابط والأحكام.

المطلب الرابع: علاقتها بمتعلَّقها:

تبين لنا مما تقدم أن علاقة حرف الجر بمدخوله تقوم على الاختصاص والاستلزام بحيث يمتنع الفصل بينهما، ونريد هنا أن نتبين وجه هذه العلاقة بمتعلقها: أهي كذلك علاقة اختصاص ولزوم، أم أنها علاقة يحكمها الاستعمال القصدي، فينشئها المتكلم حسب مقاصده وأغراضه؟

إن الذي بدا لنا من تتبع هذه العلاقة أن جانبا منها -خصوصا مع الأفعال اللازمة- يحكمه الوضع اللغوي الصارم بحيث يصبح لزاما على المتكلم أن يُضامَّ الفعلَ حرفا مخصوصا لا يتجاوزه إلى غيره، لأن الوضع « خَصَّ كل قبيل من هذ الأفعال بقبيل من هذه الحروف»[58]، وهذا هو القياس على ما حكاه ابن يعيش فيها[59]. وزاد أبو حيان أنَّ « مدرك هذا السماع، نحو : مررت بزيد، وغضبت

(54) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي 595/3 .
(55) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج 410/1، وشرح التسهيل لابن مالك 138/3 .
(56) شرح التسهيل لابن مالك 148/3 .
(57) همع الهوامع للسيوطي 338/2.
(58) سر صناعة الإعراب لابن جني 135/1 .
(59) شرح المفصل لابن يعيش 514/4.

على عمرو «[60]؛ لأن السماع هو الفيصل بين ما الشأن فيه للوضع وما الشأن فيه للعقل، وهذا في نظرنا هو الصحيح بناء على ما يظهر من تأمل علاقة بعض هذه الأفعال بحروفها؛ فهناك أفعال يصح -إذا جاز لنا التعبير- أن نطلق عليها الأفعال الحرفية، لأن دلالتها رهن هذه الحروف، بحيث لا تتضح إلا بضميمة مخصوصة منها، وهي غالبا ما تنتمي إلى زمرة الأفعال اللازمة، لكن ابن يعيش عاد في موضع آخر وقال: » وقد تداخلت أي: الأفعال فيشارك بعضها بعضا في هذه الحروف الموصلة «[61]. وكلامه هذا يعني: أن ما ذُكِرَ سابقا هو القياس من حيث الأصل في الاختصاص، لكن هذا الأصل قد يعرضه الاستعمال -خصوصا الفني- للخرق، فيعدل عنه لأسباب أسلوبية إلى ما يعرف بـ (التضمين)، و»ذلك بأن اللفظ الذي يضمن معنى لفظ آخر يحتل موقعه، فيدخل على ألفاظ لا يدخل عليها بأصل وضعه واستعماله... أو يضام حرفا في موقعه الحاضر لا يضامه في موقعه الأصلي»[62]. فالتضمين -إذن- كسر لعلاقة الاختصاص بين الفعل وحرفه المخصوص به في الوضع، وهو ما يعني أن نظام اللغة يمتلك من المرونة الذاتية ما يجعل قواعده وفيَّةً بحق المتكلم في التعبير عن مقاصده الفنية التي لا تلبيها له الأصول الثابتة.

ولكن إذا كانت هذه العلاقة القائمة على الاختصاص لا نكاد نلمحها إلا مع طائفة محدودة من الأفعال، هي الأفعال اللازمة، مثل: (عجب، ومرَّ، وخرج، وقعد...إلخ)؛ فكيف لنا أن نفهم وجه العلاقة بينها وبين الأفعال المتعدية بنفسها، نحو: (ضرب، سمع، كتب ...إلخ)؟ بل كيف نفسر ذات العلاقة في الطائفة الأولى حين يتعدى الفعل الواحد منها بأكثر من حرف، نحو: (رغب، ومرَّ)؛ فإننا نقول مرة : مررت بكذا، وأخرى: مررت على، وثالثة : مررت إلى؟ فهل ما تزال العلاقة هنا أيضا علاقة اختصاص؟ وهل ما نفهمه نحن من كلمة (اختصاص) هو المفهوم ذاته عند القائلين بهذه العلاقة؛ لأن ما نفهمه من هذه الكلمة هو أن كل قبيل من هذه الأفعال اللازمة مختص بقبيل من هذه الحروف الجارة، بحيث لو تعداه إلى غيره استحال معناه؟.

وللجواب عن ذلك نجد بعض النحاة المتأخرين يميزون بين نوعين من هذه العلاقة التي تحكم الفعل بحرفه المتعدي به، إحداها منظور لها من جهة الاقتضاء اللغوي الوضعي؛ بحيث يكون الفعل طالبا للحرف بنفسه على جهة اللزوم، ويسمون العلاقة فيها (تعدِّيا)، والأخرى مردُّها إلى جهة التصرف الاستعمالي الذي تحكمه الأغراض والمقاصد التي تختلف باختلاف الأحوال،

(60) ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط1 ، 1418ه ، 2089/4 .

(61) شرح المفصل لابن يعيش 456/4 .

(62) البيان في روائع القرآن لتمام حسان ص 349 .

ويسمون التعدي فيها (تعلقا). قال الإمام الشاطبي : « اللازم من الأفعال قد يتعدى بحرف الجر... وهو عند بعض المتأخرين على وجهين في الاصطلاح: تعدٍّ، وتعلق.

فالتعدي: يطلق حيث يكون الفعل طالبا لحرف الجر على اللزوم، كـ (مررت بزيد، وعجبت من فعله، ورغبت في الخير)، فإن مثل هذه الأفعال في طلبها للمجرور كالمتعدي بالنسبة إلى المفعول.

والتعلق: حيث يكون لا يطلبه على اللزوم، بل بالنسبة إلى القصد في الكلام، كـ: (ذهبتُ معك، وقعدتُ في منزلك، وانطلقتُ إليك)، وتارة : (انطلقتُ بسببك، ولأجلك، ومن جرائك)، وتقول مرة: (انطلقتُ) لا غير، فلا تعديه، ولا يطلب شيئا. وفرقٌ بين فعلٍ يطلب الحرف الجارَّ من جهة وضعه، وفعلٍ يطلبه من حيث هو مقصود في الكلام »[63].

وتعقيبا على كلامه: نفهم بالضرورة أن المواضعة اللغوية في الطائفة الأولى التي يسمِّي العلاقة فيها تعديا قد جرت ابتداء بوضع الفعل وحرفه المخصوص به وضعا واحدا حتى صارا معا يشكلان دالا واحدا، فإذا ما أردنا معنى الفعل من هذه الطائفة لزمنا أن نضم معه ضميمته الحرفية المخصوصة التي خصَّه بها الوضع اللغوي. كما نفهم أيضا من أمثلته في هذه الطائفة أن الحروف المذكورة مع كل فعل منها، وهي: (الباء) مع مرَّ، و(من) مع عجب، و(في) مع رغب -أنها الحروف المتواضع عليها معها عند التعدِّي بها، بحيث لو تعدى (رغب) بـ (إلى، أو عن) لا يعد ذلك وضعا لغويا فيها، وإنما استعمالا خاصا يبرره القصد الاستعمالي كما هو الحال في الطائفة الثانية التي يُسمِّي الارتباط فيها تعلقا. وهذا فيه نظر؛ لأنه تخصيص لا دليل عليه، لأن معاجمنا العربية -وهي مظنة ذلك كونها قضية تاريخية- لا تذكر لنا –مثلا- أن (رغب) الأصل فيه أن يتعدى بـ (في)؛ كونه الحرف المختص به وضعا، وأن تعديته بغيره يعد تصرفا فيه على جهة الاتساع؛ وإن حاول بعض اللغويين أو النحاة أن يذكروا لنا مثل ذلك في الفعل (مرَّ)، بأن الأصل فيه الباء، بخلاف (على) الذي يرونه تطورا واتساعا، حيث يقول سيبويه: «وأمَّا مررت على فلان، فجرى هذا كالمثل، وعلينا أميركذلك، وعليه مالٌ أيضا؛ وهذا لأنه شيءٌ قد اعتلاه، ويكون: مررت عليه، أن يريد مروره على مكانه، ولكنه اتسع»[64] -نقول ذلك؛ لأن مثل هذا الافتراض في(رغب) ونحوها من الأفعال المتعدية بأكثر من حرف وضعا؛ يحتاج إلى الدليل التاريخي القطعي الذي يحكم بأسبقية استعمال هذا الحرف على ذاك وأصالته، وهذا الدليل في مثل هذه الأفعال المتعددة الحرف لا يمكن أن يوجد؛ لأنه لا توجد لدينا معاجم تاريخية تؤصل لذلك.

(63) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 3/141. وينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي 4/2089.
(64) الكتاب لسيبويه 4/230 .

ولا يعني هذا أننا ننكر فكرة الاقتضاء لتلك الحروف، بل ننكر تخصيص تلك الأفعال المتعددة الحروف وضعا ببعضها، فكان الأولى أن يقال: إن الاقتضاء اللغوي في هذه الأفعال اللازمة لحروفها المتعدية بها قد يقوم على التعدد كما يقوم على التخصيص؛ نتيجة لما تختزنه بعض هذه الأفعال من طاقة دلالية واسعة تصل بها أحيانا إلى درجة التناقض في طلبها لتلك الحروف؛ لأن» الفعل قد يتعدى بعدة من حروف الجر على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل؛ لأن هذه المعاني كامنة في الفعل، وإنما يثيرها ويظهرها حروف الجر «[65]؛ لأن « الفعل المعدَّى بالحروف المتعددة لا بد أن يكون له مع كل حرف معنى زائد على معنى الحرف الآخر، وهذا بحسب اختلاف معاني الحروف، فإن ظهر اختلاف الحرفين ظهر الفرق، نحو: رغبت عنه، ورغبت فيه، وعدلت إليه، وعدلت عنه، وملت إليه، وعنه، وسعيت إليه، وسعيت به «[66]؛ مما يعني:» أنه ليس يلزم في كل فعل ألا يتعدى إلا بحرف واحد، ألا ترى أن (مررت) المشهور فيه أنه يتعدى بالباء، وقد يتعدى بـ (إلى) و(على)، فتقول : مررت إليه، ومررت عليه «[67].

إذن، الاختصاص بين الفعل اللازم وحرفه المقتضي له بالوضع لا يمكن أن يتحقق إلا في صورة واحدة، هي التي يتوقف فيها فهم معناه الوضعي على حرفه المخصوص به، سواء أكان الحرف المخصوص به حرفا واحدا أم متعددا، فإذا ما تعدى بغيره مما ليس موضوعا له، كان ذلك كسرا لهذه العلاقة، إما على سبيل التضمين، أو على سبيل الاتساع المجازي الذي تحل فيه العلاقة الفنية محل العلاقة العرفية الوضعية، كما في « مررت على زيد «؛ لأن زيدا ليس مما يجوز تصور المرور عليه إلا على سبيل الاتساع والمجاز، وسيأتي إيضاح سر هذا الانكسار العدولي في هذه العلاقة، فنتركه إلى موضعه من المبحث الثاني.

ولكن هناك نوع آخر من الاختصاص يلمح إليه بعض النحاة إلماحا، يكون سببه الحرف لا الفعل، وذلك إذا كان الحرف يحمل سمة دلالية عامة، تجعله صالحا لأن يشترك فيه كل فعل يحمل تلك السمة أو ما هو في معناه، فمن ذلك –مثلا- معنى المجاوزة، فهو معنى عام يتحقق في كل فعل يحمل سمة الانحراف والميل والعدول والتجاوز والبعد والانصراف ...إلخ، بحيث يصح تعديتها كلُّها بحرفه الموضوع له وهو (عن). قال ابن مالك:» ولاقتضائها المجاوزة عُدِّي بها : صدَّ، وأعرضَ، وأضْرَبَ، وانحرف، وعَدَلَ، ونهى، ونأى، ورحل، واستغنى. ولذلك عُدِّي بها رغب ومَالَ ونحوها إذا قُصد ترك المتعلَّق به، نحو: رغبت عن اللهو، وملْتُ عن التواني، وقالوا: رويت عن فلان، وأنبأتُكَ

(65) سفر السعادة وسفير الإفادة: علم الدين السخاوي، تح: د. محمد الدالي، دار صادر ، ط 1 ، 1415ه ، 826/2 .
(66) بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية 423/2 .
(67) سفر السعادة وسفير الإفادة 627/2 .

عنه؛ لأن المَرْوِيَّ والمُنبَأ به مجاوزٌ لمن أُخِذَ عنه»[68]. وكذلك معنى الابتداء، فإنَّه يمكن أن تؤديه كل الأفعال التي تحمل سمة الابتداء الممتد أو المطلق، أو الانتقال، أو التحول، أو الانفصال، أو التمايز، فتشترك في حرفه الموضوع له، وهو (من) لأن المقصود -كما يقول الرضي- من معنى الابتداء في (من) « أن يكون الفعل المتعدي بـ (من) الابتدائية شيئا ممتدا، كالسير والمشي ونحوه، ويكون المجرور بـ (من) الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل، نحو: سرت من البصرة، أو يكون الفعل المتعدي بها أصلا للشيء الممتد، نحو: تبرأت من فلان إلى فلان، وكذا: خرجت من الدار؛ لأن الخروج ليس شيئا ممتدا، إذ يقال: خرجت من الدار، إذا انفصلت عنها ولو بأقل خطوة »[69].

أما بالنسبة إلى علاقتها بالأفعال المتعدية بنفسها فإنَّها تختلف، فقد تكون العلاقة علاقة اختصاص ولزوم سبيلها المواضعة اللغوية كما مر سابقا، وذلك تحديدا مع الأفعال التي تتعدي إلى مفعولين: أحدهما بالفعل نفسه، والآخر بواسطة حرف جر مخصوص، نحو: (استغفر، واختار، وأمر ..إلخ)، وذلك لأن « لفظ الاختيار يقتضي تبعيضا»[70] والتبعيض من معاني (من)، فهو يقتضيها بالوضع تعيينا للمختار، من المختار منه[71]. وكذلك الفعل (أمر) يقتضي مأمورا ومأمورا به، فاقتضاؤه للباء في قولك: أمرتك بكذا، إنما هو اقتضاء بالوضع؛ ومن هنا ربما بنى الأخفش (علي بن سليمان البغدادي) رأيه الذي وافقه عليه ابن الطراوة؛ في جواز حذف حرف الجر مع هذه الأفعال قياسا على المسموع فيها، لأنه قيَّد هذا الجواز بشرطين[72]: تعيُّن الحرف بعد الحذف، وتعيُّن موضعه، وهذا التعين لا يمكن أن يُتَصَوَّر إلا إذا كانت العلاقة بين الجار ومتعلقه علاقة اختصاص ولزوم، بحيث لو حذف الحرف، دل عليه الفعل باللزوم والاقتضاء .

أما ما دون هذا النوع من جملة الأفعال المتعدية، فإن اقتضاءها لحرف الجر يكون بحسب المقاصد والأحوال غالبا، أي أن المتكلم هو الذي يبني العلاقة فيها بين الفعل والحرف بناء خاصا؛ تبعا لمقاصده وأغراضه؛ وذلك إما تخصيصا لجهة وقوعه بالحرف الدال على مكانه نحو: (كتبت في الدفتر)، أو تخصيصا له بآلته (كتبت بالقلم)، أو بمجال امتداده (كتبت من -إلى)، أو بسببه الحامل عليه (جئتك لطلب العلم) ...إلخ . وقليلا ما يكون هذا الاقتضاء مع هذه الأفعال بسبب تغيُّر طارئ على الفعل المتعدي بنفسه، كأن يضعف عن الوصول إلى مفعوله بسب انكسار الرتبة

(68) شرح التسهيل لابن مالك 158/3 ، والتذييل والتكميل لأبي حيان 218/11، وهمع الهوامع للسيوطي 358/2 .

(69) شرح الرضي على الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تح: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ط1، 1421ه، 7/6 ، وهمع الهوامع للسيوطي 377/2 .

(70) علل النحو: أبو الحسن محمد بن عبدالله الوراق، تح: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد ، الرياض- السعودية، ط1 ، 1420ه، ص 322 .

(71) الدر المصون للسمين الحلبي 475/5 .

(72) ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان 2091/4، وشرح ابن عقيل على الألفية 151/2 .

بينهما، وذلك عند تقدمه عليه، فتجيز اللغة حينئذ تقويته باللام، نحو قوله تعالى: (..لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِهِمْ يَرْهَبُونَ) الأعراف: 154.

ونخلص من كل ما تقدم إلى أن الحرف في علاقته بالفعل المُعدَّى به يؤدِّي وظائف متعددة، منها: الصحة اللغوية، وذلك بجعل التركيب صحيحا نحويا ودلاليا، بحيث لو حذف الحرف اختل التركيب، نحو: مررت بزيد، وعجبت من خالد، لو قلت: مررت زيدا، وعجبت خالدا، لم يجز، وهذه الوظيفة تكون إذا كانت العلاقة بينه وبين الفعل علاقة اختصاص ولزوم. ومنها: تقوية الفعل المتعدي بنفسه إذا ضعف عن الوصول إلى مفعوله بسبب التقديم، ومنها تخصيصه لمعنى الفعل بتحديد المعنى المراد من عموم معناه، وذلك تحديدا مع الأفعال التي تتسم بالشحن الدلالي المكثف، بحيث لا يتعين مراد المتكلم منه إلا بنوع الحرف الذي يختاره معه، « فالفعل (رغب) –مثلا- تحدِّد ضمائمه دلالاته المختلفة والمتضادة أحيانا، إذ تقول: رغبت في الشيء، وهو مقابل ضدي لقولك: رغبت عنه . وهذا ينبئ عن التكامل بين الفعل والحرف في تحديد دلالة الفعل »[73] .

المطلب الخامس: رتبة الجار والمجرور من متعلقهما:

الملاحظ أن نحاتنا حين وضعوا « للجملة النحوية نمطا جعلوا للمفردات داخل الجملة درجات متفاوتة من الارتباط، وجعلوا أقوى الروابط بين الكلمتين رابطة التلازم »[74]. وقد تبين لنا أنَّ« حرف الجر يعد رابطة بين المجرور والمتعلَّق، فيجعل الأول من تتمة معنى الثاني على أحد المعاني المذكورة في باب حروف الجر. ومعنى أدائه وظيفة الربط بين العنصرين المذكورين: أنه إذا تعددت المشتقات في الجملة فأولاها بتعليق الجار والمجرور ما استقام معه المعنى ودلت عليه القرينة»[75]؛ لأن المبدأ العام في إنشاء جميع العلاقات النحوية: أنَّ« العلاقات إذا اتضحت ولم يحط بها اللبس، فإنَّه يمكن للمتكلم أن يمارس في شأنها قدرا من الحرية يباعد به بين طرفي العلاقة، ويصدق ذلك على علاقة المبتدأ وخبره، وعلاقة الصفة وموصوفها...وعلاقة الجار والمجرور ومتعلقه»[76]، مما يعني: أنَّ رتبة الجار والمجرور من متعلقهما ليست محفوظة في نظام اللغة إلا عند خشية اللبس، وذلك كأن تتعدد الأفعال الصالحة للتعلق وتتعدد معها مجروراتها، ولا يوجد ما يدل على المراد فحينئذ يجب حفظ الرتبة بين الجارِّ ومتعلقه، ولنضرب على ذلك مثالا بقوله

(73) نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، د. خديجة محمد الصافي، دار السلام للطباعة والنشر - القاهرة، ط1، 1429ه، ص308.
(74) البيان في روائع القرآن لتمام حسان، ص 176 .
(75) المرجع السابق، ص 139-140 .
(76) البيان في روائع القران لتمام حسان، ص 133 - 134 .

تعالى: (فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَاتٍ) النساء: 95، نلاحظ أن الجار والمجرور (على القاعدين) قد جاءا متأخرين عن عاملين، هما: الفعل (فضَّل)، والاسم المشتق (المجاهدين)؛ لأن اللبس هنا مأمون؛ لأن المعنى يدل على أنَّ تعلقها بالأول دون الثاني؛ لأنه يستحيل تعلقهما به؛ إذ يصير المعنى معه: المجاهدين على القاعدين، وهو معنى فاسد، بخلاف الجار والمجرور (بأموالهم) فإنه لما كان صالحا للتعلق بكلا العاملين احتاط النظم القرآني بإقامة القرائن التي تحدد جهة تعلقه، فرأينا الضمير(هم) يشير إلى ارتباطه بـ (المجاهدين)، ووقوعه عقبه مباشرة دليل آخر يعزِّز ذلك الارتباط، فهما إذن قرينتان تحتمان التعلق بـه دون الفعل(فضَّل)؛ لأن الفعل (فضَّل) يصلح للتعليق به عند انكسار إحدى هاتين القرينتين، وخصوصا قرينة الموقع التي تسمَّى الرُّتبة، ويتضح ذلك عند افتراض مجيء الرُّتب في الآية على الصورة الآتية: (فضَّل اللّه المجاهدين على القاعدين بأموالهم درجات)، فلو أنَّ السياق ورد على هذه الصورة المفترضة لكان كلا الجارَّين ومجروريهما متعلقين بالفعل(فضَّل)، وكان المعنى حينئذ: أن اللّه فضل المجاهدين على القاعدين درجات، فضلهم عليهم بسبب أموالهم، لا كونهم مجاهدين بها، وهذا المعنى غير مراد، بل محال على اللّه تعالى علوًّا كبيرا، ومن ثم كان أمن اللبس في التعلق الأول سببا في حصول المباعدة بين طرفي العلاقة: المُتَعَلَّق (الجار والمجرور) والمُتَعَلَّق به (الفعل: فضَّل)، بينما خشيته في التعلق الثاني قد جعل رتبتهما منه محفوظة بالموقع أولا، وبالربط ثانيا؛ حين لم يكن الربط وحده كافيا لدفع اللبس كما في الصورة المفترضة.

«لهذا كان للتعليق دوره في توجيه الوظائف النحوية داخل السياق...في التراكيب التي تُعلَّق فيها الوحدة اللُغوية الواحدة بأكثر من علاقة بالوحدات اللغوية الأخرى، الأمر الذي فتح بابا أمام النحاة للاجتهاد في تخريج تلك الدلالات فيما عرف بنظرية الاحتمالات الإعرابية القائمة على التعدد في الأوجه الإعرابية»[77]، وهو ما سنقف على طرف منه في المبحث الآتي، إذ سنلاحظ أن لهذا التعلُّق خصوصيته في القرآن الكريم من حيث تكثيفه للعلاقات الدلالية في سياق الآية الواحدة، حين يسمح تركيبها بإنشاء علاقات متعددة مع الجار والمجرور، كلها يصلح لها السياق، وكلها يقتضيها المعنى.

(77) نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، د. خديجة الصالحي، ص 411.

المبحث الثاني
الأبعـــاد الدلالية في التركيب

ينبغي أن أنبِّه بداية على ما أقصده من هذه الأبعاد الدلالية لهذه الحروف، وهو أن هذه الحروف قد تُشكِّل بؤرة التَّشكُّل الدلالي في التركيب، بحيث تجد خط الصعود أو الانتشار أو الانحسار أو التباين أو المفارقة في الدلالة راجعا في أبرز وجوهه إليها من بين جملة العناصر التي تتعانق معها في التركيب، ويتحقق ذلك معها إما بالحذف والذكر، أو بالتضمين، أو بتعدد الاحتمالات في التعلق، أو بالمفارقة السياقية في الحرف، أو بالمعنى العام المشترك بين أكثر من حرف، وعلى هذا قسمنا الدراسة هنا إلى مطالب خمسة:

المطلب الأول: البعد الدلالي للحذف:

ليس كلَّ حذف يشكِّل بعدا دلاليا ذا قيمة؛ لأن العرب قد تعتاد حذف ما يكثر دورانه على ألسنتها ويشتهر ويعرف حتى يصير حذفه وذكره من حيث القيمة التي يعطيانها سواء، فتضطر عند ذلك إلى تخفيفه على اللسان بالحذف لا أكثر؛ لأنهم -على حد تعبير سيبويه-» مما يغيِّرون الأكثر في كلامهم»[78]؛ «لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج»[79]، « فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفا وهم ينوونه»[80]. ومن هذا النوع من حذف الجار ما كان يعتاده رؤبة عند السؤال عن حاله، فيقول: (خيرٍ، عافاك اللّه)، يريد: بخيرٍ، فيحذف الباء لدلالة الحال عليها بِجَرْي العادة والعرف بها[81]، ومنه: (تمرُّون الدِّيارَ ولم تعوجوا)[82]. لكنَّ هذا ليس هدفنا؛ لأن الحذف فيه لا يشكل فارقا دلاليا يخرجه عن مساحة المعنى التي يؤديها الذكر، وإنما نقصد ما حذفه فقط أو حذفه بإزاء ذكره يشكل مؤشرا دلاليا فارقا على نحو ما نجده في المستويات الآتية:

أ- حذفه مع أحد الحرفين المصدريين: (أنَّ أو أنْ)[83] في سياق يسمح بالتعدد والاحتمال في التقدير، نحو قوله تعالى: (وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ) النساء: 127، ففي هذه الآية يحتمل التقدير حرفي الجر (في) و (عن)، فيصبح المعنى صالحا لأن يكون: (وترغبون في نكاحهن)، أو على

(78) الكتاب لسيبويه 208/2.
(79) المصدر السابق 63/2.
(80) المصدر السابق 498/3.
(81) ينظر: الخصائص لابن جني 286/1 .
(82) ينظر: شرح المفصل لا بن يعيش 455/4 ، و 5/ 260 ، وشرح التسهيل لابن مالك 1/ 372.
(83) هذا النوع من حذف الجار يقوم على دراسته حاليا أحد الطلاب الذين أشرف عليهم في الماجستير .

العكس: (وترغبون عن نكاحهن). ومثل هذا الحذف عند ابن مالك وغيره من المتأخرين محضور؛ كونه يؤدي إلى اللبس ما لم يقم دليل على تعيين أحد الحرفين[84]، ولكن نقول: إنْ كان هذا الشرط لازما في كلامنا نحن البشر فإنه غير لازم في النص القرآني؛ لاستحالة تصور وقوع اللبس فيه؛ إذ «ليس القرآن كتاب قانون حتى يضع العبارة على صورة الأسلوب الفقهي(ترغبون في/عن أن تنكحوهن)، وإنما هو نص معجز يتخذ من الحذف أحيانا وسيلة للتعمية، كما يتخذ التعمية وسيلة إلى التعميم، والمعروف أنَّ التعميم مسلك للتشريع»[85]، والآية هنا نازلة في شأن يتامى النساء اللاتي كنَّ يعاملن من قبل أوليائهن بظلم[86]: فإنْ كُنَّ جميلات رغب أولياؤهن في نكاحهن استئثارا بمالهن، وإن كنَّ دميمات رغبوا عن نكاحهن ومنعوهن الزواج استئثارا بمالهن، فكان الأنسب لهذا المقتضى حذف الجار ليشمل الحكم الحالتين؛ إذ «في الحذف تكثير للفائدة بإمكان حمل الكلام على كل من المعنيين، بخلاف ما لو ذكر فإنه يكون نصًا في أحدهما»[87]. وقد دل على أن كلا المعنيين مراد القرائن الآتية:

- قرينة الحذف: لأنه حذف في سياق يسمح بالتعدد والاحتمال؛ فلو كان المراد معنى واحدا لورد النص بالذكر.
- قرينة المقام: وهي تلك الظروف والأحوال التي لابست نزول الآية وتعرف بأسباب النزول.
- قرينة العرف الشرعي التي تقتضي الحذف تعميما للحكم ليشمل الحالتين، دون الذكر الذي يكون تشريعا لحالة خاصة.

ومثل ذلك قوله تعالى: (هُمُ الَّذينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ المَسْجِدِ الحَرامِ وَالهَدْيَ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحِلَّهُ) الفتح: 25. يحتمل قوله: « أن يبلغ محلّه « تقدير حرف الجر (اللام، وعن)، على معنى : والهدي معكوفا لأن يبلغ محله، أو على معنى: والهدي معكوفا عن بلوغ محله؛ لأن (معكوفا) معناه محبوسا. قال أبو حيان: « وهذا الحبس يجوز أن يكون من المشركين بصدِّهم، أو من جهة المسلمين لتردُّدهم ونظرهم في أمرهم»[88] ثم فسر في ضوء هذا الفهم المعنى على كل من الاحتمالين، على أنَّه -أي المصدر المؤول (أن يبلغ)- على تقدير اللام « يحتمل أن يتعلق بـ (معكوفا)، أي: محبوسا لأجل أن يبلغ محله، فيكون مفعولا من أجله، ويكون الحبس من المسلمين، أو محبوسا عن أن يبلغ محله،

(84) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 2/ 150.

(85) البيان في روائع القران لتمام حسان، ص 428.

(86) ينظر: العجاب في بيان الأسباب: ابن حجر العسقلاني، تح: عبد الحكيم الأنيس، دار ابن الجوزي، الدمام- السعودية، 2/827 - 828 . والمحرر في أسباب نزول القرآن: خالد بن سليمان المزيني، دار ابن الجوزي، الدمام- السعودية، ط1 ، 1427ه، 1/445 - 448.

(87) مختصر المعاني: سعد الدين التفتازاني ، دار الفكر ، ط1 ، 1411ه ، ص77 .

(88) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي 9/495.

فيكون الحبس من المشركين»[89]، فهو على تقدير اللام يشير إلى أن حبس الهدي كان لغاية البلوغ، فهو محبوس لغاية مطلوبة يراد تحصليها وذلك هو موقف المسلمين، أما على تقدير (عن) فيذهب المعنى إلى الصد والمنع والصرف عن البلوغ، وذلك هو موقف المشركين، مما يعني أن سياق الحذف في هذا ونحوه» يتنافى مع طبيعة الوضوح المطلق الذي يناسب الخطاب المألوف، إذ يتيح للمتلقي أن يتدخل مباشرة بإحضار الغائب اعتمادا على السياق وقرائنه الإشارية، لكنه إحضار قائم على الاحتمال»[90]، بحيث يكتسب التعبير المعنيين معا، ويصير ذا طاقة دلالية أوسع من الذكر. يقول الدكتور فاضل السامرائي: « الحذف قسمان: قسمٌ لا يؤدي إلى إطلاق المعنى ولا إلى التوسع فيه، وهو ما تعيَّن فيه المحذوف...، والقسم الآخر وهو الذي يؤدي إلى التوسع في المعنى، وذلك إذا لم يتعيَّن فيه المحذوف بل يحتمل عدة تقديرات، فما صح تقديره وأمكن أن يكون مرادًا في سياقه كان ذلك من باب التوسع في المعنى»[91].

ب- المغايرة بين الحذف والذكر من غير تعدد الاحتمال في التقدير، وذلك نحو قوله تعالى: (وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ) البقرة: 25، في مقابل قوله تعالى: (بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) النساء: 138، فإنَّ ذكر الحرف هنا يعطي دلالة آكد من حذفه هناك على الرغم من أن الحرف المقدر هو نفسه المذكور (الباء)[92]. والسبب أنَّ الفعل (بشَّر) من الأفعال التي تتعدى إلى اثنين، ثانيهما بحرف جر مخصوص، بحيث إذا ما حذف كان بمنزلة المذكور؛ لأن الفعل يدل عليه من جهة طلبه له باللزوم والاقتضاء، فإذا ذكر ما هذا حاله كان ذكره تناهيا في التوكيد.

والمناسبة التي اقتضت حذفه في الآية الأولى وذكره في الآية الثانية تعود -والله أعلم- إلى اختلاف حال المبشَّر والمبشَّر به في الآيتين؛ فالمبشَّرون في الآية الأولى هم المؤمنون، والمبشَّر به لهم هو الجنة، والمؤمنون لا يحتاجون إلى توكيد ما وعدهم الله به؛ لأنهم يؤمنون بذلك قطعا، أمَّا المبشَّرون في الآية الثانية فهم المنافقون، والمبشرَّ به لهم هو العذاب الأليم، والمنافقون منكرون لذلك؛ لأنهم يقولون: (مَا وَعَدَنَا اللهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا) الأحزاب: 12، وحال المنكر في العرف البلاغي تقتضي التوكيد؛ لهذا كان ذكر الباء أنسب لمقتضى حالهم، كما كان حذفها مناسبا لمقتضى

(89) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي 495/9 ، وينظر: الدر المصون للسمين الحلبي 716/9 .

(90) البلاغة العربية قراءة أخرى: د. محمد عبد المطلب، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان، القاهرة ، ط1، 1997م ، ص 217.

(91) الجملة العربية والمعنى: د. فاضل السامرائي، دار الفكر، عمان - الأردن، ط2، 1430ه، ص157.

(92) ينظر: المرجع السابق ، ص 170.

حال المؤمنين، مما يعني أن كلًا من الحذف والذكر هنا مؤشر أسلوبي يحمل فارقا دلاليا يقتضيه المقام والسياق العام للآيتين.

ج- حذفه ونصب مدخوله: (وَاخْتَارَ مُوسَى قَومَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) الأعراف: 155. يرى النحاة أن أصل هذه الجملة في البنية العميقة هو: (اختار موسى سبعين رجلا من قومه)؛ لأن القاعدة في هذه الأفعال المتعدية إلى واحد بنفسها وإلى الآخر بحرف الجر تفترض لهذه العناصر ترتيبا محفوظا في النظام اللغوي يقوم على إعطاء المنصوب بالفعل حق التقدُّم ولو كان متأخرا لأنه المفعول الأول، والمجرور بالحرف حق التأخر ولو جاء به الاستعمال مقدَّما؛ لأنه المفعول الثاني[93]. وعلى هذه القاعدة يكون قد طرأ على أصل هذه الجملة في نظم الآية تحويلان: الأول بالتقديم، والثاني بحذف الجار.

ولكن إذا جارينا النحاة في أنَّ أصل البنية في الآية راجع إلى تلك النواة المفترضة فهل يكون المعنى فيها هو نفسه المعنى هناك؟ بالطبع لا؛ لأن الموازنة بين هاتين البنيتين: (العميقة) المفترضة، و(الظاهرة) المنطوقة؛ تكشف عن تحوُّل كبير في المعنى يوازي ذلك التحول الشكلي في البِنيتين؛ ذلك أنَّ المعنى في الصورة المفترضة (اختار موسى سبعين رجلا من قومه) يجعل الاختيار واقعا من موسى رأسا على أولئك السبعين النفر من بين جملة القوم، فكأنَّه -أي موسى- اختارهم من غير تروٍّ في أمرهم، ولا استشارة لقومه فيهم، مما يوحي بالتسلط والاستبداد والتَّهور في الاختيار، وهو ما لا يليق بموسى ولا بأيٍّ نبيٍّ من أنبياء اللّٰه، لهذا كان التحول إلى البنية المقابلة التي ورد بها نص الآية الكريمة (واختار موسى قومه سبعين رجلا) هو الأنسب للمعنى؛ لأنه يجعل الاختيار من موسى وقعا في الآية على مختارَين: الأوَّل كُلِّي، وهم (القوم)، والثاني جزئي، وهم الـ (سبعين رجلا)، فكأنَّ موسى-على حد تعبير ابن القيم-» نخل قومه وميّزهم وسبرهم ونحو ذلك، فمن هاهنا -واللّٰه أعلم- أسقط حرف الجر «[94]، ومن ثم وجدنا من المفسرين والمعربين من واكبوا هذا التحول في تحليلهم، فأعربوا (قومه) مفعولا به، و(سبعين) بدلا منه، بدل بعض من كل[95]؛ لأن بناء الآية لم يعد مع الحذف والتقديم يشير إلى أن العلاقة علاقة اختيار تقوم بين مختار ومختار منه كما في الصورة المفترضة، وإنما يشير إلى علاقة البدلية القائمة على الإفادة بأنَّ البعض مستخلص من الكل.

(93) ينظر: الكتاب لسيبويه 1/ 37-38، والمقتضب للمبرد 4/330، والأصول لابن السراج 1/ -177 178 ، والمقاصد الشافية للشاطبي 3/ 153.
(94) بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية 2/478 .
(95) ينظر: التبيان في إعراب القران: أبو البقاء العكبري، تح: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر، 1976م، 1/597 . والدر المصون للسمين الحلبي 5/475.

المطلب الثاني: التضمين

التضمين ظاهرة لغوية أسلوبية عدولية شائعة ومألوفة في الاستعمال العربي، والذي يهمنا فيه هنا هو تبين علاقة حروف الجر به ودورها في التخلق الدلالي المكتسب بالمخالفة أو العدول في العلاقات بين الفعل والحرف؛ وقد سبق أن ذكرنا أن التضمين يعد خرقا لعلاقة الاختصاص بين الفعل والحرف الموضوع له في العرف اللغوي، إذ «إنَّ غياب الحرف المألوف مستبدلا بسواه ينبئ بولادة معنى جديد»[96]، « فيكون ذكر الفعل مع الحرف الذي يقتضيه غيره؛ قائما مقام ذكر الفعلين»[97]، وفائدة ذلك هو إعطاء مجموع المعنيين، فالفعلان مقصودان معا قصدا وتبعا[98]،» أحدهما بالتصريح به، والثاني بالتضمين والإشارة إليه بالحرف الذي يقتضيه مع غاية الاختصار»[99].

ويعنينا من صور التضمين تلك التي ترى الفعل فيها يعانق حرفا غير حرفه المعهود له، أو تطالعه متعديا بالحرف وهو في الأصل يتعدى بنفسه أو بالعكس.

- فمن الصورة الأولى قوله تعالى: (وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا) الأنبياء: 77، فإنَّ الأكثر في (نصر) مضامَّة (على) كقوله تعالى: (وَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ) البقرة: 250، (وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ) التوبة: 189 ، (قَالَ رَبِّ انْصُرْنِي عَلَى الْقَوْمِ الْمُفْسِدِينَ) العنكبوت: 30. وهو معها يفيد التمكين والتأييد والإظهار والغلبة، أما مع (من) فإنه إشعار بولادة معنى جديد، هو: (المنع والإنجاء)، كقوله تعالى: (وَيَا قَوْمِ مَنْ يَنْصُرُنِي مِنَ اللَّهِ إِنْ طَرَدتُّهُمْ) هود: 30 ، إذ ليس المعنى: من ينصرني على الله، بل من ينجّيني ويمنعني منه؟[100]. ومنه قوله تعالى : (الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوفُونَ) المطففين: 2 ، معانقة الفعل (اكتالوا) للحرف (على) وهو يتعدى في الأصل بـ (من)، قرينة دالة على تضمينه معنى التسلط والتحامل والجور[101]. ونحوه قوله: (هُوَ الَّذِيْ يَقْبَلُ التَّوبَةَ عَنْ عِبَادِه) الشورى: 25 ، الأصل في (قَبِلَ) التعدي

(96) التضمين النحوي في القرآن الكريم: د. محمد نديم فاضل، دار الزمان –المدينة المنورة– المملكة العربية السعودية، ط1، 1426ه، 116/1.

(97) بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية 945/3 .

(98) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: جار الله الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت ، ط3 ، 1407ه، 717/2 . والجملة العربية والمعنى للسامرائي، ص 161.

(99) بدائع الفوائد لا بن قيم الجوزية 424/2 .

(100) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي 133/11. ومعاني النحو: د. فاضل السامرائي، دار السلاطين، الأردن – عمان، ط1، 1431ه، 12/3 .

(101) ينظر: البرهان في علو القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية – مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1، 1376ه، 342/3.

بـ(من)، فالتعدي بـ(عن) قرينة على تضمينه معنى الصفح والعفو والتجاوز[102].

- ومن الصورة الثانية- تعديته بالحرف وهو يتعدى بنفسه -قوله تعالى: (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ) النور:63 ؛ لأن (خالف) متعد بنفسه، فتعديته بـ (عن) قرينة على تضمينه معنى الابتعاد والخروج والحيد والانحراف والتجاوز، فكأنه قال: فليحذر الذين يحيدون عن أمره، أو يبتعدون عن أمره، أو ينحرفون عن أمره[103]. ونحوه قوله تعالى: (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ) الإنسان:6 ضُمِّنَ (يشرب) معنى (يُرْوَى)؛ لأنه لا يتعدى بالباء بل بنفسه، وذلك ليدل على معنى الشرب والري معا[104].
- ومن الصورة الثالثة: -تعديته بنفسه والأصل تعديته بالحرف- قوله تعالى: (وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ) البقرة:235؛ لأن (عزم) فعل لازم يتعدى بـ(على) لكنه ضُمِّنَ معنى (ولا تنووا، أو توجبوا، أو تباشروا أو تبتُّوا وتقطعوا)[105].

وبالملاحظة على التضمين في هذه الصور يمكننا أن نخلص إلى أنَّ التضمين بقرينة هذه الحروف يُعدُّ عملية جذب واستدعاء للمعاني التي ينفتح بها الفعل المضَمَّن على السياق، لأن حضور حرف الجر مع فعل ليس من عادته التعدي به، أو حضوره مع فعل من شأنه التعدي بنفسه، أو غيابه مع فعل يقتضيه؛ كل ذلك يشكل عملية استدعاء للعناصر القابلة للتضمن مع الفعل المذكور إلى درجة أنها قد لا تقف عند عنصر معين، ففي الفعل (يخالفون) –مثلا- نرى معاني العناصر المتضمنة فيه بواسطة (عن) تصل إلى خمسة، هي معنى: (الابتعاد، والخروج، والحيد، والانحراف، والتجاوز)، وفي (اكتال) إلى ثلاثة، وفي (عزم) إلى أربعة... بحيث لو حذفنا (عن) من الأول، وأحللنا (من) مع الثاني، وأعدنا (على) إلى الثالث؛ لضاع هذا التوارد وانغلق السياق على معنى الفعل المذكور فقط.

(102) المصدر السابق 339/3.

(103) ينظر: أمالي ابن الحاجب 268/1 ، والبرهان في علوم القرآن للزركشي 342/3 ، و286/4 .

(104) بدائع الفوائد لابن القيم 424/2 ، وينظر: البرهان للزركشي 342/3 .

(105) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان 525/2.

المطلب الثالث: الاحتمال في التعلق:

لا بد أنَّ أقرر بداية أنه لا يمكن تصور القصد إلى إنشاء تعدد الاحتمالات في التعلق إلا في النص القرآني الكريم، أقول ذلك؛ لأن إنشاء أكثر من علاقة محتملة وصحيحة ومقصودة في الوقت ذاته بين الجار ومجروره وما يقتضيهما في السياق من عوامل صالحة للتعلق بها -ليعد في اعتقادي من أدق المسالك التعبيرية البلاغية التي تتطلب تركيزا كبيرا، ووعيا خارقا، ودقة محسوبة متناهية، وهذا ما ليس في وسع أحد من البشر، ففي نحو قولنا: (اشتريت مزرعة لزيد) يحتمل أن تكون اللام للملكية فتتعلق بمحذوف صفة لزيد، ويحتمل أن تكون للتعليل فتتعلق بالفعل (اشتريت)، والمعنى على كل مختلف، فهو على الأول: اشتريت مزرعة مملوكة لزيد، وعلى الثاني: اشتريت مزعة من أجل زيد؛ فإن وجد ما يعين أحد هذين الاحتمالين كانت العبارة مقبولة، وإلا حُكم عليها باللبس، وعُدَّ الاحتمال فيها مرفوضا؛ لأنه لا يمكن أن يُتصَوَّر القصد إلى الاحتمالين معا من غير مناسبة بينهما؛ لأن المزرعة في الاحتمال الأول مشتراة من زيد، وفي الثاني مشتراة له، فهما متناقضان، وهذا اللبس عينه .

واللبس جائز على كل نص عربي إلا القرآن فإنه إذا بنى جملة يسمح تركيبها باللبس سارع إلى رصد القرائن الدالة على المعنى المراد، سواء أكانت هذه القرائن لفظية أم معنوية أم خارجية؛ إلا إذا كان إنشاء الاحتمال مقصودا لغرض ما[106]، فإنه يهمل ذكر القرائن ويجعل إهمالها قرائن دالة على أن القصد إنشاء الاحتمال؛ بحيث يكون المعنى على كل احتمال مطلوبا مقصودا، ويكفي لإيضاح ذلك أن نتأمل هذه القيمة في الآيات الآتية[107]:

- **قوله تعالى: (فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا) القصص: 25. فالجار والمجرور (على استحياء) يُحْتَمَلُ فيهما إما أن يتعلقا بحال مما قبلهما، أي: بفاعل (جاءت) أو (تمشي)، وعلى هذا يكون الوقف في الآية على الجار والمجرور[108]، والمعنى إما : أن المجيء كان منها على استحياء، أو أن المشي هو الذي كان كذلك لا المجيء؛ كما يحتمل أن يكونا متعلقين بحال مما بعدهما، وهو فاعل (قالت)، وحينئذ**

(106) البيان في روائع القرآن لتمام حسان، ص 397 .

(107) سبق أن نشرت بحثا خاصا بهذا النوع من الاحتمال في تعلق الجار والمجرور في القرآن الكريم، نشر في مجلة الجامعة الوطنية، العدد الثامن، 2019م.

(108) ينظر: إرشاد العقل السليم (تفسير أبي السعود): محمد بن محمد العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، (د ت)، 9/7 . وفتح القدير: محمد بن علي الشوكاني، دار ابن كثير- ودار الكلم الطيب، دمشق-بيروت ، ط1،1414ه، 194/4. وروح المعاني في تفسير القرآن: شهاب الدين الألوسي، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415ه، 273/10.

يكون الوقف في الآية على الفعل (تمشي)، ثم يُبْتَدَأُ بالجار والمجرور: (على استحياء قالت إن أبي يدعوك...) [109]، والمعنى هنا: أنَّ القول هو الذي صدر منها على استحياء دون المشي أو المجيء. ولكن التأمل في سياق الآية من حيث العناية بتموضع العناصر فيها ونظمها على ذلك النحو الذي يسمح ببناء أكثر من علاقة ربط وارتباط بين الجار والمجرور وما قبلهما أو بعدهما، ثم في مقامها بشخوصه وأحداثه -يقود حتما إلى القطع بأنَّ تلك الاحتمالات كلها مرادة مقصودة؛ لأن المقام مقام حديث عن ابنة نبي، كُلِّفت بالمجيء إلى نبي الله الكليم موسى عليه السلام لتصير بعد ذلك زوجا له[110]، مما يعني أنَّ التعدد في تلك الاحتمالات مقصود من باب الإشادة بحياء هذه الفتاة الطاهرة، تأكيدا على أنه حياء فيها بالغريزة والفطرة والدين؛ فهي منذ أن كُلِّفت بالمجيء من أبيها إليه جاءت على استحياء، وهي حين كانت تخطو في طريقها إلى موسى كانت كذلك تمشي على استحياء، ثم هي كذلك في قولها حين أبلغت موسى، قالت على استحياء، فهو حياء يلازمها في كل أحوالها تلك ولا يفارقها، على خلاف ما قد يكون من بعض الفتيات اللواتي يتصنعن الحياء في أهلهن، فإذا ما خرجن عن رقابتهم فارقن حياءهن وانسلخن منه. ولذا فإن الجار والمجرور لو فارقا ذلك الموضع المختار لهما من نظم الآية تقديما أو تأخيرا لكان المعنى قيدا على واحد من تلك الأفعال هو ما تعلقا بحال من فاعله، وحينئذ ربما فهم أنه حياء متصنع فيها، فهو لا يلبث أن يفارقها.

ب. قوله تعالى: (ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ) يوسف: 25. قوله: (بالغيب) يجوز فيه أن يكون متعلقا إمَّا بحال من الفاعل المضمر ليوسف، وإما بحال من المفعول به، وهو الضمير المتصل المشار به إلى العزيز[111]، والمعنى على الأول: أني لم أخنه حال غيبتي عنه، وعلى الثاني: أني لم أخنه حال غيبته هو عني. لكن المتأمل في سياق هذه الآية يدرك قطعا أنهما معا مقصودان لأن الآية سيقت تأكيدا على نزاهة نبي الله يوسف عليه السلام وبراءته من تلك الخيانة المفتراة، على أنه لم تقع منه خيانة قط؛ لا في حال غيبته عن العزيز، ولا في حال غيبة العزيز عنه.

ج. قوله تعالى: (الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون) البقرة: 3 يحتمل الجار والمجرور[112] (بالغيب) أن يتعلقا بالفعل (يومنون)، على أن الغيب هنا الأمور

(109) ينظر: مفاتيح الغيب (تفسير الرازي): محمد بن عمر فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د ت)، 206/24.
(110) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي 24/ 206 ، والبحر المحيط لأبي حيان 298/8.
(111) ينظر: الكشاف للزمخشري 2/ 479 ، والدر المصون للسمين الحلبي 514/6 .
(112) ينظر: الكشاف 38/1 ، والبحر المحيط 1/ 61 ، والدر المصون 1/-92 93 .

الغيبية المطلوب الإيمان بها شرعا، كالإيمان بـ(الله، وملائكته، واليوم الآخر، والجنة والنار،...إلخ)، فهو ثناء على المتقين بإيمانهم بالغيب وتعريض بالمشركين الذين ينكرون ذلك . كما يحتمل أن يتعلقا بحال من فاعل (يؤمنون)، على أن الغيب: الغيبة والخفاء، والمعنى: أن هؤلاء المتقين يؤمنون بالله حال غيبتهم عن الناس إيمانهم به حال حضورهم ومخالطتهم، فهو شهادة لهم بصدق الإيمان؛ على أنَّ حالهم في الباطن والظاهر سواء، وفي هذا تعريض بالمنافقين الذين هم على خلاف ذلك. والذي يعود إلى سياق هذه الآية ويتأمل ما ورد عقبها من وعيد للمشركين وفضح للمنافقين يقطع يقينا بأن تلك الاحتمالات مقصودة توسعا بها في الثناء على المتقين من جهة، وفي التعريض بالمنافقين والمشركين من جهة أخرى، مما يدفعني إلى القول بأنَّ مثل هذه الاحتمالات القرآنية التي تكون مقصودة ينبغي مراعاة النظر فيها والأخذ بها جميعها دون تردد إذا كان السياق يقتضيها، والمعنى صالحا لها ولو بالاحتمال؛ لأن ذلك وجه من وجوه إعجازه البيانية التي تتقاصر دونها الهمم مهما كان حظها من البلاغة والفصاحة والبيان.

المطلب الرابع: المفارقة السياقية في الحرف:

ونقصد بهذه المفارقة أحد أمرين: إما أن يُغاير بين حرفين أو أكثر على مستوى السياق نفسه، أو أن يُغاير بينهما على مستوى سياقين فأكثر، بحيث ينشأ عن تلك المغايرة مفارقة دلالية تؤكد قوة حضور الحرف في تشكل الدلالة أو تباينها.

أ- فمن المفارقة في الحرف على مستوى السياق نفسه قوله تعالى: (إِنَّمَا الْصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ، وَفِيْ الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ، وَفَيْ سَبِيْلِ اللهِ وَابْنِ الْسَّبِيلِ، فَرِيْضَةً مِنَ اللهِ، وَاللهُ عَلِيْمٌ حَكِيْمٌ) التوبة:60، فعلى الرغم من أن موضوع هذه الآية واحد هو بيان الأصناف الثمانية المستحقة للصدقة فإنَّ المغايرة بين حرفي الجر (اللام) و (في)، قد رسمت مفارقة دلالية تعكس تفاوت هؤلاء في درجات الاستحقاق، بحيث نلحظ خط الدلالة في الاستحقاق يتصعَّد من الأسفل إلى الأعلى، بدءا من الصنف المستحق لها مع (اللام)، إلى الأحق بها مع (في)، إلى الأكثر استحقاقا الذي أفاده تكرار حرف الجر (في) . قال العلوي: « فهذه أصناف ثمانية جعل الله الصدقات مصروفة فيهم...لكن الله تعالى خص المصارف الأربعة الأُوَل باللام؛ دلالة على الملك والأهلية والاستحقاق، وعدل عن اللام إلى حرف الوعاء في الأصناف الأربعة الأُخَر، وما ذاك إلا للإيذان بأنَّ أقدامهم أرسخ في الاستحقاق للصدقة، وأعظم حاجة في الافتقار؛

من حيث كانت في دالة على الوعاء، فنبَّه بأنَّهم أحقاءُ بأن توضع فيهم الصدقات كما يوضع الشيء في الوعاء، وأن يجعلوا مظنَّةً لها ... ثم تكرير الحرف (في) في قوله: « وفي سبيل الله» قرينة مرجِّحة له على الرقاب والغارمين... فلمَّا جيء بـ (في) مرَّة ثانية وفصَلَ بها (سبيل الله)، عُلِمَ أنَّ السبيل أكد في الاستحقاق بالصرف فيه من أجل عمومه وشموله لجميع القربات الشرعية والمصالح الدينية»[113].

ونحو ذلك قوله تعالى: (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) سبأ: 24 نجد المفارقة السياقية في الحرف هنا ناشئة عن مفارقة (الهدى) و(الضلال) طرفي موضوع الآية، بحيث جذب كل منهما الحرف الذي تكتمل به معه صورة المفارقة ويشع معه بالدلالة الملائمة لوجوه الخاص. قال الزركشي: « فاستعملت (على) في جانب الحق، و (في) في جانب الباطل؛ لأن صاحب الحق كأنه مُسْتعلٍ، يرقب نظرُهُ كيف شاء، ظاهرةٌ له الأشياء، وصاحب الباطل كأنَّه منغمسٌ في ظلامٍ لا يدري أين توجَّه»[114]. فالحرفان هنا لم ينفردا بإحداث المفارقة الدلالية كما في الآية السابقة، وإنما عملا على تعميقها، بحيث لو أمكن استبدال أحدهما بالآخر لاختلت هذه المفارقة باختلال المناسبة بين الحرف ومدخوله، إذ يصير عند ذاك صاحب الضلال مستعليا وصاحب الهدى مستفلا.

ومثله قوله تعالى: (لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ) البقرة: 286. اللام وعلى يؤديان هنا نفس الدور في الآية السابقة من تعميق المفارقة بين طرفي موضوع الآية: (الكسب، والاكتساب)؛ لأنهما حرفان» نقيضان فيما جرى به لسان العرب من استخدام اللام فيما يعود بالنفع، وعلى فيما يجلب الضر، انطلاقا من معنى الاختصاص والملك والاستحقاق في اللام، ومن معنى العلو على الشيء والاستيلاء عليه والقهر له في (على)، ومن ثم قوبل بينهما»[115]؛ تعميقا للمفارقة بين الكسب الذي يخف على النفس خفة مبناه فيعود عليها بالنفع، والاكتساب الذي يشق عليها مشقة مبناه فيعود عليها بالضرر ويوردها الهلكة.

ومنه قوله تعالى: (وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ، قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ، يُؤْمِنُ بِاللهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ...) التوبة: 61 غير أنَّ المفارقة في الحرف هنا لم تأت من طرفين متقابلين كما مرَّ آنفا بحيث يكون دور الحرف تعميق جو المفارقة بينهما؛ لأن الموضوع هنا واحد هو (الإيمان)، بل المفارقة حاصلة من الحرفين ذاتيهما من حيث إنَّ كلا منهما يشع على الإيمان معنى خاصا عند تعديته به، ويقتضي مدخولا مغايرا لمدخول الآخر؛ « فالباء بما تدل عليه من الملابسة والمصاحبة

(113) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة العلوي، المكتبة العنصرية - بيروت، ط1، 1423ه، 2/ 31 32- .
(114) البرهان في علوم القرآن للزركشي 4/ 175.
(115) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم: د. محمد الأمين الخضري، مكتبة وهبة -مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1، 1409ه، ص83 .

والإلصاق تخلع على فعل الإيمان وجود الأمن في ظلال من يُؤْمَنُ به ... لذلك فإنَّ الإيمان لا يتعدى بالباء إلا في الإيمان بالله ورسله وكتبه.

أمَّا اللام فإنَّ الفعل يكتسب معها معنى الاستجابة للمُصَدَّق فيما دعا إليه، والانحياز له في رأيه أو ما جاء به، انطلاقا من طبيعة اللام الدالة على اختصاصه بهذه الميزة، واستحقاقه للتصديق، وهو ما لا يكون إلا من بشر لمثله، ولا يقال: آمن لله ولا لكتبه، كما يقال: آمن بالله وبكتبه»[116].

ب- أما المفارقة السياقية في الحرف على مستوى سياقين أو كثر، فإنه من الكثرة في القران بحيث لا يحصى، وحسبنا أن نمثل له بفعليْ: الإحسان والمرور؛ أما الأول فقد جاء متعديا فيه بـ (إلى)، والباء، واللام في قوله تعالى: (وأحسن كما أحسن الله إليك) القصص: 77 وقوله: (وقد أحسن بي إذ أخرجني من السجن) يوسف: 100 وقوله: (إنْ أحسنتم أحسنتم لأنفسكم) الإسراء: 7. ومثل هذا النوع من المفارقة لا بد أن ينظر للحرف فيه من زاويتين: من خصوصيته في الوضع اللغوي، ثم من خصوصية السياق الوارد فيه، فنلاحظ أن السياق في الآية الأولى قد آثر حرف الجر (إلى)؛ لأنه الحرف الموضوع أصالة لمجرد البلوغ والانتهاء؛ إشعارًا بأن هناك طرفين متباعدين يصل الإحسان من أحدهما إلى الآخر وينتهي إليه، وذلك هو الأدل على طبيعة إحسان الله إلى قارون الذي كان بعيدا عن ربه. بينما الآية الثانية آثرت تعديته بالباء (أحسن بي) لأن الباء أجمل بطبيعة إحسان الله إلى نبيه يوسف الصديق؛ لأشعارها بإلصاق إحسانه به، وقربه منه، ومصاحبته له في كل منعطفات حياته التي مرَّ بها منذ أن كاد له أخوته وألقوه في الجب، إلى كيد امرأة العزيز ودخوله السجن، إلى توليته ملك مصر ثمَّ لمِّ شمله بأهله ومجيئهم من البدو.. ففي كل تلك المواقف كان إحسان الله ملازما له لا ينفك عنه لهذا آثر السياق الباء بما فيها من معنى الإلصاق والمصاحبة. أما الآية الثالثة فقد آثر سياقها اللام لأنها أدل على اختصاص المحسن بإحسانه، لأن إحسان المرء لا يجني ثمرته غيره، ولا ينتفع بنتائجه سواه، وقد قُصِد بذلك بيان غنى الله عن إحسان خلقه، فهو لا ينتفع بإحسانهم، كما لا تضره إساءتهم، وإنما الذي ينتفع بذلك هم أنفسهم لا غيرهم.

وأما الثاني فقد جاء متعديا إلى مجروره بالباء مرَّة كقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَضْحَكُونَ، وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ) المطففين: 29 -30، ومفارقا له إلى (على) أخرى: (وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ...) الصافات: 137 -138، فأدَّى « مع كلِّ حرف

(116) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم، ص 211 212-.

من الحرفين معنى مختلفا عن المعنى الذي يؤديه مع الحرف الآخر: فـ (مرَّ على) هو مرور مصحوب بالاستعلاء، ومرَّ بالمكان هو مرور مع ملاصقة»[117]، ويؤكد ذلك تأمل السياقات التي ورد فيها متعديا بعلى في القرآن؛ فإنها تدل على مجرد مجاوزة الشيء بالمرور عليه دون تلبث عنده أو قصد إلى المرور به، كما تدل أيضا على تعالي المار وغفلته كقوله تعالى: (وَكَمْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ) يوسف:106، وقوله عن قوم نوح: (وَيَصْنَعُ الْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ) هود: 28 أبرزت على كم كان التعالي آخذا بهؤلاء القوم حتى إنهم ليمرون على نوح عليه السلام وهو يصنع الفلك فيسخرون ولا يعتبرون.

أما تعديته بالباء فتدل على القصد والتعمد للمرور بالشيء، ففي الآية السابقة تسمع» للباء همسا مؤداه أن هؤلاء المجرمين كانوا يتعمدون الذهاب إلى المؤمنين، والتحرش بهم، وإيذاءهم بالحركة والكلمة، فهو ليس مرور العابر، وإنما هو مرور فيه تلبُّث واحتكاك وقرب وملاصقة»[118].

المطلب الخامس: المعاني العامة المشتركة :

« كثيرا ما تتعدد الصور التعبيرية للمعنى الواحد، ويكون لكل صورة معنى يختلف عن معنى الصورة الأخرى مع اشتراكهما في المعنى العام»[119]. فمن ذلك في هذه الحروف -مثلا- التعليل الذي تشترك في أدائه غالبا اللام، والباء، ومن، والظرفية التي تؤديها (في) تارة، والباء أخرى، ولكن السؤال هنا: هل هذه المعاني المشتركة تظل هي نفسها مع كل حرف من تلك الحروف التي تؤديها؟

الجواب –حتما- لا؛ لأن كل حرف من هذه الحروف له خصوصيته التي تفرض نفسها على ذلك المعنى العام، بحيث يكون تابعا لها بقوة الخصوص، منظورا له منها لا من طريق العموم، لأن الخصوص قيد على العموم، قال الطبري: « وهذا القول عندي أولى بالصواب؛ لأن لكل حرف من حروف المعاني وجها هو أولى به من غيره»[120]. فالتعليل باللام ليس هو نفسه التعليل بالباء ولا هو أيضا التعليل بمن ولا بغيره. وكذلك الظرفية المؤداة بالحرف الموضوع لها وهو (في) ليست هي ذاتها الظرفية المؤداة بالباء نظرا لخصوصية كل حرف منهما؛ وحتى يتضح لنا هذا ننظر إلى كيفية اختلاف التعليل في اللام والباء ومن؛ من حيث طريقة أدائه في كل حرف منها، والعلاقة التي

(117) تناوب حروف الجر في لغة القرآن: د. محمد حسن عواد، دار الفرقان للنشر والتوزيع –عمان، ط1، 1402ه، ص 17.
(118) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم للخضري، ص 183.
(119) الجملة العربية والمعنى للسامرائي، ص 210.
(120) جامع البيان في تأويل القرآن: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 2000م، 199/1.

تحكمه فيه بمعلوله، والسياق الذي يرد فيه.

أ- إن التعليل باللام تقوم العلاقة فيه بين العلة والمعلول على الاختصاص الذي هو المعنى الأصلي للام، والاختصاص كما هو معروف من العلاقات المنطقية التي تقوم بين العنصرين المتلازمين اللذين يختص أحدهما بالآخر، وهذا نفسه هو المعنى المفاد من العلة المقترنة باللام؛ فهي تجعل وقوع الفعل مختصا بالعلة المعلَّقة به بواسطة اللام، على أنه وقع لأجلها دون سواها من العلل. قال المرادي: « معنى اللام في الأصل هو الاختصاص، وهو معنى لا يفارقها .. ألا ترى أن من معانيها المشهورة التعليل؟ ... وهو راجع إلى معنى الاختصاص؛ لأنه إذا قلت: جئتك للإكرام، دلت اللام على أنَّ مجيئك مختص بالإكرام، إذ كان الإكرام سببه دون غيره »[121]. ولذلك هي تدخل كثيرا على ما هو غرض مطلوب للفاعل يسعى من وراء الفعل إلى تحصيله، فقولك: (سافرت لطلب العلم) دلت اللام على أنَّ السفر وقع مختصا بطلب العلم؛ لأنه غاية مطلوبة لفاعله، فهو يسعى من خلال الفعل لتحصيله، وقوله تعالى: (إنما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا) الإنسان: 9 دلت على أن الإطعام وقع منهم مخصوصا لوجه الله لا لأيِّ شيء آخر لأن غاية ما يطلبه المؤمن ويسعى إليه من عمله هو وجه الله، ولهذا أكدت الآية هذا الاختصاص بنفي الغايات التي قد يُظَنُّ وقوع الإطعام لأجلها. وقوله: (يوم يقوم الناس لرب العالمين) المطففين: 6 دلت اللام على أن قيامهم وقع مختصا برب العالمين، فهم لم يقوموا لشيء سواه. وقوله تعالى: (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) الذاريات: 56 دلت على أنَّ الجن والإنس خلقوا لتلك الغاية، فهو تعالى خلقهم لها ولم يخلقهم لغاية سواها.

ولكن لا يعني ذلك أن العلَّة المقترنة باللام تكون دائما غاية مطلوبة للفاعل يسعى لتحصيلها من وراء فعله، بل قد تكون علَّة مخصصة لوقوع الفعل فقط، على أنه أوقعه مختصا بتلك العلة، كقوله تعالى: (وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِه) دلت اللام على أن الاستسقاء وقع من موسى مختصا بقومه لا بسواهم، لأن قومه ليسوا غاية يطلبها ويسعى لتحصيلها من وراء الاستسقاء، وإنما هم سبب حامل له عليه فقط. ونحوه قوله تعالى: (والأرضَ وضعها للأنام) أفادت اللام أن وضع الأرض وقع مختصا بالأنام، على أن الله وضعها لأجلهم، ولم تفد أنهم غاية مطلوبة يسعى لتحقيقها بالوضع -حاشا لله- لأنه تعالى لا تجوز عليه الأسباب، فهو إذا أراد شيئا قال له كن فيكون.

(121) الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، تح: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1992م، ص 109.

ويُسْتنتج من هذا أن العلة المقترنة باللام: إما أن تكون غاية للفاعل يسعى إلى تحصيلها من وراء فعله، فتكون مخصصة للفعل بغاية فاعله، وعلامتها توقف تحققها على الفعل نفسه لأنها مطلوبة به، وإما أن تكون غاية للفعل دون فاعله، على أن الفاعل أوقع فعله مختصا بها، فتكون مخصصة للفعل بغايته، لأن الأنام في الآية الآنفة الذكر غاية لوضع الأرض؛ فهي ما وضعت إلا لهم، وقوم موسى غاية للاستسقاء؛ لأن الاستسقاء ما كان إلا لهم .

ب- أما التعليل بالباء فإن العلاقة فيه تقوم على التَّرتُّب والمقابلة والجزاء، لأنها تربط بين حدثين أحدهما متسبب بالآخر، والآخر مترتب عليه ترتُّبَ النتيجة على المقدمة أو الجزاء على الشرط، وذلك أنَّ العلة المقترنة بالباء تكون حاصلة قبل حدوث الفعل في الغالب، والفعل حاصلا مقابلا لها[122]، ولهذا يكثر التعليل بها في سياق الجزاء والثواب والعقاب، وتقترن بها فاء الجواب الشرطي أحيانا، نحو قوله تعالى: (وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيْكُمْ) الشورى: 30، وقوله: (وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوْحِي إِلَيَّ رَبِّي) سبأ: 50.

كما أن العلة المقترنة بها ليست غرضا مطلوبا كالعلَّة في اللام وإنما هي حَدَثٌ وقع، فترتَّب عليه جزاء من جنسه، ولذا يأتي الحدث معها مفسرا للحدث المترتب عليها ومبينا لوقوعه، على نحو ما نراه في الشواهد الآتية: قال تعالى: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا...) المائدة: 114، (فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَظْلِمُونَ) الأعراف:162، (وَقَالَتْ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ، غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا) المائدة: 64، (فَأَثَابَهُمُ اللَّهُ بِمَا قَالُوا جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) المائدة: 85، (فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ) الأنعام:30، (الْيَومَ تُجْزَونَ عَذَابَ الْهُوْنِ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ، وكَنْتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ) الأنعام: 93، (سَنَجْزِي الَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ آيَاتِنَا سُوْءَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يَصْدِفُونَ) الأنعام: 157، (وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَظْلِمُونَ) الأعراف: 9، (وَنُودُوا أَنْ تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) الأعراف: 43، فالباء أفادت في جميع ذلك أن الحدث المقترن بها علة متسببة في حدوث ما ترتب عليه من جزاء.

أما من حيث الوقوع فإن الحدث المترتب على هذه العلة إما أن يأتي متأخرا عن زمن وقوع حدثها كما يظهر من الآيات السابقة، أو أن يأتي ملاصقا له في الوقوع ومتصلا به في الزمن كقوله تعالى: (بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ) البقرة: 88 دلت الباء على أنَّ اللعن المسبَّب عن كفرهم قد وقع متصلا به ومقارنا له في الزمن، وقوله: (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ)

(122) معاني النحو للسامرائي 3/77.0

الروم: 41، أفادت أن ظهور الفساد الذي يعم البر والبحر ما هو إلا نتيجة حتمية لأعمال الناس يقارنها ويتصل بها في الوقوع ويظهر معها حين تكون هي ذاتها فسادا؛ لأن الجزاء من جنس العمل (ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) آل عمران:182. وفي نحو قوله: (فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ) دلت على أن وقوع الأخذ قد وقع متصلا بوقوع الذنوب ومقارنا له في الزمن. وقوله: (فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ) النساء: 160، أفادت أن التحريم قد وقع في زمن الظلم واتصل به.

كما أنه قد يأتي مفيدا لمجرد الترتب دون تعلق لوقوعه بزمن كقوله تعالى: (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ) النساء:34، فإن الباء هنا دلت على مجرد ترتب قوامة الرجل على المرأة على ذينك الأمرين دون تعلق له بزمن.

ج- أما التعليل بـ (من) فإنَّ العلة فيه تقوم على تعيين الجهة التي ابتدأ منها الفعل من بين الجهات التي قد يحتمل صدوره منها، ومن ثم تأتي سابقة عليه في الوجود وحاصلة قبله، ولا تكون غرضا مطلوبا لفاعله، وإنما سبب معيِّن للجهة الصادر منها في فعله، فقوله تعالى: (وَإِذَا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ الأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ) آل عمران: 119 أفادت (من) أن العض نشأ ابتداء من الغيظ، وأن الغيظ ليس غرضا مطلوبا من العض، بل سبب حامل عليه ومعيِّنٌ لجهة حصوله لأنه قد يحصل من ندم أو نحوه. وقوله تعالى: (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ) البقرة: 19 دلت (من) على أن الصواعق هي المصدر الذي صدروا منه في وضع الأصابع في الأذان؛ لأنها صواعق لا تطاق. وقوله تعالى: (وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ) البقرة: 74، أفادت أن الخشية هي الجهة التي نشأ منها هبوط الحجارة ابتداء، فهي لم تهبط بفعل إنسان أو بعوامل طبيعية كالهزات والزلازل والبراكين وإنما هبطت من خشية الله . وقوله تعالى: (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُم مِّنْ إِمْلَاقٍ) الأنعام: 151 أفادت (من) تعيين الجهة التي كانوا يصدرون منها في قتل أولادهم، على أنهم كانوا يقتلونهم من فقر لا من جرم ارتكبوه أو من عقوق أو نحو ذلك من الجهات التي قد يحتمل صدور قتلهم منها . ومثله قولك : (بكيت من الفرح) عيَّنتْ من الجهة التي نشأ منها البكاء من الجهات المحتملة فيه؛ لأنه قد ينشأ من ألم أو حزن أو فراق أو من موقف مؤثر إلخ.

ونخلص من هذا كله إلى: أن التعليل في كل حرف من هذه الحروف الثلاثة له خصوصيته التي لا يمكن تجاوزها إلى القول بالمساواة بينها؛ خصوصية تفرضها طبيعة الحرف المؤدَّى به من جهة، والمقام أو السياق الذي عهد له بالتعليل فيه من جهة أخرى. أما فائدة ذلك فهي توسيع الخيارات التعبيرية الممكنة أمام المتكلم حتى يتمكن بالانتقاء وتقليب النظر فيها من تنزيل مراده

على وفق الخيار الذي يراه ألصق به معنى وأنسب له مقاما.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة يجمل بنا أن نلخص أبرز ما تمخض عنه البحث من أفكار ونتائج، وأهم ذلك:

- أن التعدد الاصطلاحي في حروف الجر ليس ثراء فكريا ولا انعكاسا للجدل النحوي كما قد يظنه البعض، وإنما هو أمر فرضته سعة خصائص هذه الحروف الوظيفية والدلالية في التركيب، بحيث كان يتعذر على النحاة ضبطها تحت مصطلح واحد يفي بالإشارة إليها كلها ولو على الجملة، لهذا جاء كل مصطلح من تلك المصطلحات يكشف عن أبعاد خاصة من خصائصها التركيبية التي لا يكشف عنها المصطلح الآخر.
- أن الافتقار في هذه الحروف متأصل فيها وضعا وتركيبا، أمَّا وضعا فلعجزها عن دلالتها على معانيها بمفردها، وأمَّا تركيبا فلأن سمات الاختصاص والتلازم والربط التي تتمتع بها في التركيب تشير باللزوم والاقتضاء إلى أن من يحمل هذه السمات يفتقر بالضرورة إلى مخصوص يلازمه في التركيب ويؤثر فيه، وإلى طرفين يربط بينهما ويقوي صلتهما ببعض، فهي في التركيب يُحتاج إليها لغيرها.
- أن الجار والمجرور ظاهرة تركيبية لها خصوصيتها التعبيرية المستقلة والمغايرة تماما لخصائص المفاعيل المنصوبة؛ الأمر الذي يستوجب معه عدم حملها عليها تحت تأثير فكرة العمل النحوي تلمسا لها عن محل من الإعراب؛ لأن ذلك يحيل القضية إلى قضية عامل ومعمول، دون اعتبار للفروق الوظيفية والدلالية بين الظاهرتين.
- أنَّ المبدأ الذي أقام عليه النحاة تفسير حروف الجر الزائدة، وهو أنَّ دخولها في التركيب كخروجها منه؛ معارضٌ بمعنى التوكيد الذي أجمعوا على أنها تزاد من أجله، لأنها إذا كانت زائدة من أجل ذلك استحال أن يكون دخولها كخروجها؛ لأن دخولها يعطي معنى لا يعطيه خروجها.
- كما عارض البحث مبدأ سلب هذه الحروف الزائدة حق التعلق؛ كون ذلك المبدأ ينظر إلى التعلق على أنه مسألة لفظية تتم على مستوى العنصرين المتجاورين في التركيب، والحق أنَّ التعلق عمليةُ تفاعُلٍ تتم في العقل بين دلالات الألفاظ ومعاني النحو، تنشأ من خلاله علاقات الارتباط والربط بين تلك الدلالات، وهو ما يقوم به الحرف الزائد الذي يجعل

الارتباط في عموم عناصر الجملة راجعا إليه بحيث لو أسقط من التركيب سقط معه المعنى الذي كان يسري في عناصره، وهذا التعلق هو ما لم ينظر إليه النحاة .

- أن النحاة استعانوا كثيرا بمدخول هذه الحروف (الاسم المجرور) عند دراستهم لها، حيث اتخذوا منه عاملا مُمَيِّزا وكاشفا في تتبعهم لخصائصها وحصرها وتقسيمها وضبط أحكامها ومعانيها على المستويين: الاستقرائي الوصفي، والتحليلي التطبيقي من الدراسة.
- أن العلاقة بين حرف الجر ومتعلَّقه من العلاقات التي يتعذر ضبطها نتيجة اختلافها وضعا واستعملا، الأمر الذي جعل وظيفة الحرف معه تتعدد ما بين: الصحة اللغوية تارة، وتقوية الفعل على الوصول إلى مطلوبه أخرى، وتخصيصه للمعنى المراد منه إذا كان لا يتحدد إلا بالحرف ثالثة، وتمكين المتكلم من إبلاغ مراده رابعة...
- أن رتبة الجار والمجرور من متعلقهما ليست محفوظة في نظام اللغة إلا عند خشية اللبس، وذلك كأن تتعدد الأفعال الصالحة للتعلق وتتعدد معها مجروراتها، ولا يوجد ما يدل على المراد فحينئذ يجب حفظ الرتبة بين الجارِّ ومتعلقه.
- أن هذه الحروف قد تُشكِّل بؤرة التَّشكُّل الدلالي في التركيب، بحيث تجد خط الصعود أو الانتشار أو الانحسار أو التباين أو المفارقة في الدلالة راجعا في أبرز وجوهه إليها من بين جملة العناصر التي تتعانق معها في التركيب، ويتحقق ذلك معها إما بالحذف والذكر، أو بالتضمين، أو بتعدد الاحتمالات في التعلق، أو بالمفارقة السياقية في الحرف، أو بالمعنى العام المشترك بين أكثر من حرف.
- أنَّ التضمين بقرينة حروف الجر يُعدُّ عملية جذب واستدعاء للمعاني التي ينفتح بها الفعل المضَمَّن على السياق، لأن حضور حرف الجر مع فعل ليس من عادته التعدي به، أو حضوره مع فعل من شأنه التعدي بنفسه، أو غيابه مع فعل يقتضيه؛ كل ذلك يشكل عملية استدعاء للعناصر القابلة للتضمن مع الفعل المذكور إلى درجة أنها قد لا تقف عند عنصر معين.
- وكشف البحث في فكرة النقل والانتقال عن أن تصور الانتقال على مستوى حروف الجر نفسها -المعروف بالتناوب- لا يمكن أن يتحقق على الصورة التي يقولها الكوفيون لأسباب ذكرها هناك، وأن الانتقال على المستويات الأخرى على الجملة محدود، وبهذا الصدد سجل على المنهج النحوي مسألة الخلط بين ما هو ظاهرة لغوية مشتركة وما هو لهجة محلية خاصة، حيث إنَّ الجر بـ (لعل، ومتى) ليس مما يعد ظاهرة لغوية عامة تستحق

الرصد والتسجيل؛ لأن الجر بالأولى ينسب إلى لهجة عُقيل، وبالأخرى إلى لهجة هذيل، والمعروف أن اللغات لا تُبْنَى على مثل هذه الظواهر اللهجية المحلية الخاصة، لأن ذلك لا يحقق لقوانينها سمة النظام والانتظام، بل يخلق فيها أنظمة متعددة بقدر تلك اللهجات الموجودة.

- وفي تعدد الاحتمالات في التعلق أكد البحث على أن اللبس جائز على كل نص عربي إلا القرآن فإنه إذا بنى جملة يسمح تركيبها باللبس سارع إلى رصد القرائن الدالة على المعنى المراد؛ إلا إذا كان المقصود إنشاء الاحتمال في التعلق فإنه عندئذ يهمل تلك القرائن ويجعل إهمالها قرائن على أن القصد إنشاء الاحتمال؛ لأن المعنى على كل احتمال يكون مطلوبا مقصودا؛ توسعا في دلالة الآية.
- وخلص البحث في موضوع المعاني المشتركة بين الحروف إلى أن لكل حرف منها خصوصيته التي لا يمكن تجاوزها إلى القول بالمساواة بينها في ذلك المعنى؛ خصوصية تفرضها طبيعة كل حرف يؤديه من جهة، ثم المقام أو السياق الذي عهد لكلٍّ بالتعبير فيه عنه من جهة أخرى. أما فائدة ذلك فهي توسيع الخيارات التعبيرية الممكنة أمام المتكلم حتى يتمكن بالانتقاء منها من تنزيل مراده على وفق الخيار الذي يراه ألصق به مقاما وأنسب له معنى.

مسرد مصادر البحث ومراجعه

- أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب(ت646ه)، تح: د. فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل، بيروت -لبنان، دار عمار، عمان- الأردن، (د ت).
- أمالي ابن الشجري: هبة الله علي بن محمد المعروف بابن الشجري(ت542ه)، تح: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1413ه.
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السراج(ت316ه)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان.
- الأشباه والنظائر النحوية: جلال الدين السيوطي(ت911ه)، تح: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية-القاهرة، 1975م.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: أبو السعود محمد بن محمد العمادي(ت951ه)، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، (د ت).
- بدائع الفوائد: أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية(ت751ه)، تح: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط1، 1425ه، 1/362.
- البحر المحيط في التفسير: أبو حيان الأندلسي(ت745ه)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420ه.
- البرهان في علو القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(ت794ه)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية- مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1، 1376ه.
- البيان في روائع القرآن : د. تمام حسان، عالم الكتب، ط1، 1413ه.
- البلاغة العربية قراءة أخرى: د. محمد عبد المطلب، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان، القاهرة، ط1، 1997م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محب الدين محمد بن يوسف الحلبي، المعروف بناظر الجيش(ت778ه)، تح: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة- مصر، ط1، 1428ه.
- توجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخباز، تح: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، جمهورية مصر العربية، ط2، 1428ه.

- تناوب حروف الجر في لغة القرآن: د. محمد حسن عواد، دار الفرقان للنشر والتوزيع- عمان، ط1، 1402ه.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي(ت745ه)، ت: د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، ط1.
- التبيان في إعراب القران: أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري(ت616ه)، تح: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر، 1976م.
- التضمين النحوي في القرآن الكريم: د. محمد نديم فاضل، دار الزمان- المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، ط1، 1426ه.
- جامع البيان في تأويل القرآن: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري(ت310ه)، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 2000م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي(ت749ه)، تح: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1992م.
- الجملة العربية والمعنى: د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمان- الأردن، ط2، 1430ه.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني(ت 392ه)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4،(د ت).
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي (ت756ه)، تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د ط).
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم : شهاب الدين محمد بن عبدالله الألوسي، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415ه.
- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني(ت392ه)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1421ه.
- سفر السعادة وسفير الإفادة: علم الدين السخاوي(ت643ه)، تح: د. محمد الدالي، دار صادر، ط 1، 1415ه.
- شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي(ت643ه)، تح: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1.

- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبدالله المرزبان(ت368ه)، تح: أحمد حسن مهدلي- وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 2008م.
- شرح الرضي على الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت686ه)، تح: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ط1، 1421ه، (ج 6)، وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان (ج 2).
- شرح تسهيل الفوائد: جمال الدين بن مالك(ت672ه)، تح: د. عبد الرحمن السيد - و د. محمد بوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1410ه.
- شرح ابن الناظم على الألفية: بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين بن ملك(ت686ه)، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1.
- شرح ابن عقيل على الألفية: عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي(ت769ه)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث- القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط20، 1400ه/ 1980م.
- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة العلوي(ت749ه)، المكتبة العصرية- بيروت، ط1، 1423ه.
- علل النحو: أبو الحسن محمد بن عبدالله الوراق، تح: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض- السعودية، ط1، 1420ه.
- العجاب في بيان الأسباب: ابن حجر العسقلاني، تح: عبد الحكيم الأنيس، دار ابن الجوزي، الدمام- السعودية.
- فتح القدير: محمد بن علي الشوكاني، دار ابن كثير- ودار الكلم الطيب، دمشق- بيروت، ط1،1414ه.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ابن السيد البطليوسي، تح: مصطفى السقا- وحامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1996م.
- الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب بسيبويه (ت180ه)، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط3، 1408ه.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: جار الله محمود بن عمرو الزمخشري(ت538ه)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407ه.
- الكناش في النحو والصرف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي، الملك المؤيد صاحب

حماة(ت732ه)، تح: رياض حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، 2000م.
- مفاتيح الغيب: محمد بن عمر، المعروف بفخر الدين الرازي(ت610ه)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د ت).
- مختصر المعاني: سعد الدين التفتازاني، دار الفكر، ط1، 1411ه.
- معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، دار السلاطين، الأردن -عمان، ط1، 1431ه.
- من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم: د. محمد الأمين الخضري، مكتبة وهبة - مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1، 1409ه.
- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، المعروف بالمبرد(ت285ه)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب - بيروت، (د ط).
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم ين موسى الشاطبي(ت790ه)، تح: عبدالرحمن سليمان العثيمين - ومحمد إبراهيم البناء وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1428ه.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: أبو الفتح عثمان بن جني(ت392)، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1420ه.
- المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده(ت458ه)، تح: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1417ه.
- المحرر في أسباب نزول القرآن: خالد بن سليمان المزيني، دار ابن الجوزي، الدمام - السعودية، ط1، 1427ه.
- همع الهوامع فيشرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي(ت911ه)، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1418ه.
- نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله السهيلي(ت581ه)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1412ه.
- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: د. مصطفى حميدة، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان - مصر، ط1، 1997م.
- نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، د. خديجة محمد الصايغ، دار السلام للطباعة والنشر - القاهرة، ط1، 1429ه.

- الانصاف في مسائل الخلاف: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري(ت577ه)، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، 1/165.